

6. علاقات النمو والتوظيف

شهد العراق نمواً ثابتاً وقويًا للناتج المحلي الإجمالي، بمعدل 7٪ سنويًا خلال المدة 2007-2012 ولكن مع انخفاض بسيط في الفقر؛ مما يعني وجود علاقة سلبية و ضعيفة بين النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر. لكي يكون للنمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على الفقر، فإنه يحتاج إلى توليد فرص العمل والدخل لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليهما. ويعزى النمو الاقتصادي الأخير أساساً إلى النمو في قطاع التعدين أو النفط، الذي يمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي، و الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية، وعائدات الصادرات كلها تقريباً. وعلى أية حال، فإنه يستخدم حصة ضئيلة من القوى العاملة (1%) وله نسبة مرونة -الناتج منخفضة للتوظيف (-0.2). في مختلف القطاعات الأخرى، بشكل عام، ظل توليد فرص العمل منخفضاً على الرغم من انخفاض نمو الناتج في المقابل، المكاسب هي أكثر استجابة لنمو الناتج بشكل عام ولقطاع التعدين بصفة خاصة؛ على الرغم من أن الأخير ليس من المرجح أن يفيد الفقراء بشكل مباشر. نمت المكاسب بمعدل سنوي قدره 8.3 في المائة في قطاع التعدين، الذي يستخدم 1٪ من القوى العاملة، مقارنة بـ 2,5 في المائة في الزراعة أو 0,8 في المائة في قطاع البناء، الذي يوظف أكثر من خمس السكان.

على الرغم من أن تم توليد أكثر من 750 ألف فرصة عمل جديدة خلال مدة خمس سنوات، لكنها لم تكن كافية لاستيعاب جميع المشاركين الجدد في سوق العمل، وتم توليد أربعة أخماس هذه الوظائف الجديدة من قبل القطاع العام. التوسع في التوظيف في القطاع العام زاد الحوافز لـ«انتظار فرص العمل» وانخفاض مشاركة القوى العاملة. الحصول على وظيفة في القطاع العام يترجم إلى وجود "وظيفة أفضل" بالنسبة إلى القطاع الخاص على عدة أبعاد بما في ذلك الأجور والمنافع وساعات العمل. وزادت المكاسب بشكل غير متناسب بين موظفي القطاع العام. الموظف في القطاع الخاص لا يزال يحصل على ما يقرب من 30 في المائة أقل من العاملين في القطاع العام في عام 2012، قبل تضمين الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بالتوظيف في القطاع العام.

إن التوسع في القطاع العام قد أثر سلباً على سوق العمل في العراق من خلال خلق مثبتات على مستوى الاقتصاد لمشاركة القوى العاملة، وخاصة للشباب. إن زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في معدل العمالة في القطاع العام للمحافظة التي ولد فيها الشباب تسهم في خفض كبير (حوالي 50 و 40 في المائة لعام 2007 و 2012 على التوالي) في نسبة مشاركتهم، في ظل ثوابت العوامل الأخرى. هذا المثبط لمشاركة القوة العاملة هو أيضاً كبير بين البالغين. بشكل عام، يقل من نسبة مشاركة للنساء والرجال البالغين بنحو 30 في المائة، وثبات العوامل الأخرى بالنسبة للنساء، بالإضافة إلى ذلك، فإن فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين تزيد من نفور القوى العاملة للمشاركة.

إن طبيعة توسع القطاع العام قد غيرت أيضاً الحوافز للتعليم. مع التوسع في وظائف القطاع العام للرجال الأقل تعليماً، فإن العودة إلى التعليم في القطاع العام تستقر بعد المدرسة الابتدائية، ولا تلتقط انفاسها مرة أخرى إلا بعد التعليم الجامعي. في عام 2012، كان يحصل متوسط الذكور في الفئات في سن العمل على 20 في المائة أكثر في القطاع العام من خلال تمتعه بشهادة التعليم الابتدائي نسبة إلى الأميين. ومع ذلك، فإن مزايا الحصول على مستوى إضافي لا يكاد يذكر بعد ذلك حتى يكمل التعليم العالي.

إن نوع نمو العمالة الذي ولده العراق خلال السنوات الخمس الماضية قد أثر بشكل ضعيف على الفقر، وحدث التوسع في التوظيف في القطاع العام في القطاعات التي تعمل فيها أقلية من الفقراء. على سبيل المثال، ربع الفقراء يعملون في البناء، حيث إن 7٪ فقط من الوظائف هي وظائف القطاع العام. هذا لا يعني المزيد من التدخل من القطاع العام في هذه القطاعات ولكن على النقيض. في الواقع، فإن التوسع في القطاع العام قد أثر سلباً في سوق العمل في العراق من خلال خلق مثبتات على مستوى الاقتصاد لمشاركة القوة العاملة؛ و اعاققة تطوير القطاع الخاص؛ وتشوه الحوافز للاستثمار في التعليم.

1. حلقات الربط ما بين النمو والتوظيف في العراق

كما ذكرنا في الفصل الثاني، شهد العراق نمو ثابتاً وقويًا للنتائج المحلي الإجمالي، بمعدل 7 في المائة سنويًا خلال المدة 2007-2012 ولكن الفقر انخفض بشكل متواضع (فقط 3.8 نقطة مئوية على مدى مدة الخمس السنوات الكاملة). يشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية وضعيفة بين النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر الذي قد يكون راجعاً إلى ضعف الروابط بين النمو الاقتصادي وفرص العمل أو بين العمل والدخول، أو كليهما. من ناحية أخرى، فإن تحليل التفصيل من الفصل الخامس يظهر أن نمو دخل العمل هو أهم العوامل المساهمة في التخفيف من الفقر، ولكن في العراق، لم يكن مدفوعاً من نمو التوظيف، ولكن بالاحرى من النمو في الدخل. ومن ثم، فإن اقتصاداً يسير فيه النمو جنباً إلى جنب مع توليد فرص العمل و الدخل، أي اقتصاد تكون فيه الروابط بين النمو والرفاهية قوية، لديه القدرة على تخفيف الفقر إلى حد كبير. وهكذا، فإننا نوجه اهتمامنا إلى العلاقة بين النمو والعمالة والدخول في العراق.

لكي يكون للنمو الاقتصادي تأثير إيجابي على الفقر، فإنه يحتاج إلى توليد فرص العمل والدخل لأولئك الذين في أشد الحاجة إليهما. ويعزى النمو الاقتصادي الأخير أساساً إلى النمو في قطاع التعدين، الذي يمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي. وعلى أية حال، من بين جميع القطاعات، فإن يمتلك أوطا الامكانيات لتوليد الوظائف لاي معدل نمو محدد لانه يستخدم حصة ضئيلة من القوى العاملة (1%) وله نسبة مرونة -ناتج منخفضة للتوظيف (-0.2).⁴¹ وهذا يعني ان زيادة بنسبة واحد في المائة في الانتاج ستولد انخفاض بنسبة 0,2 في التوظيف في قطاع التعدين. ومع مراعاة معدل النمو الذي شهده قطاع التعدين منذ 2007، فإن ذلك يعني ان التوظيف في قطاع التعدين قد انخفض بنسبة 1,3 في المائة او 0,07 في المائة من القوة العاملة.

هذا النمط هو واضح ليس فقط في مجال التعدين ولكن في جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً. حتى عندما نما الناتج المحلي الإجمالي في القطاع خلال هذه المدة، ظلت فرص العمل منخفضة. هذا يعني أن العمالة غير مرنة نسبياً لنمو الناتج الإجمالي (الجدول 28). ومن بين القطاعات التي نمت بين عامي 2007 و 2012، فإن التصنيع هو واحد من القطاعات الأكثر استجابة من حيث العمالة فهو يوظف 10 في المائة من قوة العمل ولديه واحد من أعلى مرونة الناتج للتوظيف بقيمة 0,6، و بعد أن شهد معدل نمو سنوي قدره 9,5 في المائة خلال المدة المدروسة، فإنه يشير إلى أن العمالة في القطاع الصناعي زادت بنسبة 6 في المائة، أو 2,4 في المائة من القوى العاملة.

⁴¹ تشير إلى الاثر المباشر للتعدين على العمالة ولا ندرس التأثير غير المباشر على القطاعات الأخرى.

الجدول 28 : علاقات الارتباط بين النمو والعمالة ودخل العمل

المدخولات		التوظيف				
مرونة الناتج للمدخولات	معدل النمو السنوي 2007-12	مرونة الناتج للعمالة	معدل النمو السنوي 2007-12	حصة العمالة (%) 2012		
-0.95	-2.54	-1.78	-4.78	8.94	2.69	الزراعة والصيد
1.06	8.26	-0.17	-1.29	1.02	7.80	التعدين والمقالع
0.50	4.74	0.63	5.96	9.67	9.45	الصناعة التحويلية
0.37	5.94	0.12	1.87	2.21	16.08	الخدمات العامة (الماء والكهرباء)
0.05	0.82	0.19	2.96	13.63	15.30	البناء والتشييد
0.84	6.65	0.46	3.65	11.43	7.96	النقل والمواصلات والخزن
0.56	6.93	0.01	0.17	15.61	12.39	التجارة والبيع بالتجزئة
0.89	3.23	4.30	15.51	14.37	3.61	الخدمات المالية والتأمين
1.23	6.95	-0.50	-2.81	17.23	5.66	الإدارة العامة
1.16	4.64	0.47	1.90	5.89	4.00	خدمات أخرى
0.67	4.77	0.27	5.1	100.00	7.09	المجموع

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

في المقابل، فإن المدخولات هي أكثر استجابة بكثير لنمو الإنتاج بشكل عام ولقطاع التعدين بصفة خاصة؛ على الرغم من أن هذا الأخير ليس من المرجح أن يفيد الفقراء مباشرة. نمت المكاسب بمعدل سنوي قدره 8.3 في المائة في قطاع التعدين، الذي يوظف 1٪ من القوى العاملة، مقارنة بـ 2.5 في المائة في الزراعة أو 0.8 في المائة في البناء، الذي يوظف أكثر من خمس السكان (الجدول 28). وفضلا عن ذلك فإن مرونة الناتج للدخول هي عالية أيضا نسبيا في الإدارة العامة وقطاع الخدمات المالية، والخدمات الأخرى، وكلها وظائف القطاع العام في المقام الأول. أما في القطاع الخاص، فإن النقل فقط والمواصلات والخزن لها مرونة عائدات عالية نسبيا. وتمثل 11 في المائة من الوظائف.

II. الوظائف الجديدة في الاقتصاد: القطاع العام في مقابل القطاع الخاص

وبصرف النظر عن العلاقة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة، تم توليد أكثر من 750 ألف وظيفة جديدة خلال مدة الخمس سنوات. إلا أن ذلك لم يكن كافيا لاستيعاب جميع المشاركين الجدد في سوق العمل. وفي مواجهة الإحباط الكبير في سوق العمل، تم ترجمة ذلك في المشاركة الراكدة ومعدلات التوظيف للسكان في سن العمل خلال المدة المدروسة⁴².

تخلق الاتجاهات السكانية في العراق فرصا وكذلك تحديات للنمو في المستقبل والتخفيف من الفقر. وقد زاد السكان في سن العمل بمعدل نمو 2.2 في المائة سنويا مما يشير إلى زيادة بنسبة 11 في المائة في عدد السكان في سن العمل بين عامي 2007 و2012. تشير الزيادة السريعة للفئات العمرية بين 5-14 سنة في عام 2012 إلى أن اتجاه نمو السكان في سن العمل سيزداد خلال العقد القادم⁴³. في حين أن قوة العمل المتزايدة يمكن أن تكون رصيذا لتوليد الدخل والنمو، إلا أن استيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد سنويا يشكل تحديا كبيرا لسوق العمل وبخاصة في اقتصاد يتصف بروابط ضعيفة نسبيا بين النمو والعمالة. فضلا عن ذلك، فإن التحسن الطفيف نسبيا في رأس المال البشري من الأجيال الشابة يشكل تحديا آخر للبلاد.

أسهم القطاع الخاص بنحو 60 في المائة من إجمالي فرص العمل في العراق في عامي 2007 و2012. ومع ذلك، فإنه لم يؤد إلى خلق فرص عمل جديدة: في السنوات الخمس الماضية تم توليد 80 في المائة من الوظائف الجديدة من قبل القطاع العام. بينما في عام 2007، بلغت نسبة الوظائف العامة 35 في المائة من إجمالي فرص العمل في العراق، بعد خمس سنوات، قفزت حصتها إلى ما يقرب من 40 في المائة (الشكل 143-أ). هذه الأنواع من الوظائف نمت ليس فقط عبر المناطق -في بغداد والشمال والجنوب- ولكن أيضا بين القطاعات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية (أكثر من نصفها في عام 2012) والصناعة والنقل (الشكل 143).

في عام 2007، وظف القطاع العام بالفعل أكثر من 70 في المائة من العمال المتعلمين تعليما عاليا وذوي التعليم الثانوي والجامعي العالي؛ وحوالي 40 في المائة من إجمالي الوظائف العامة تركزت بينهم (الشكل 144-أ). في حين واصلت هيمنة القطاع العام كمصدر للتوظيف لأصحاب التعليم العالي، استوعبت فرص عمل جديدة في القطاع العام أيضا العمال الأقل تعليما. معظم الوظائف العامة الجديدة ذهبت أساسا إلى ذوي أقل من المستوى المتوسط من التعليم. على وجه الخصوص، تم توزيع 60 في المائة من الوظائف الجديدة في القطاع العام بين العمال الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي (الشكل 144-ب).

⁴² في الفصل الرابع " للنساء الشابات، السبب الرئيس المتواتر لعدم البحث عن العمل هو أسباب اجتماعية وكون المرأة ربة بيت. في المقابل بالنسبة للشباب من الرجال فإن معظم الذين يصنفون في هذه الفئة يفيدون أنهم لا يبحثون عن عمل بشكل فاعل لأنهم لا يستطيعون إيجاد عمل وهذا مؤشر آخر على عزوف الشباب عن سوق العمل.

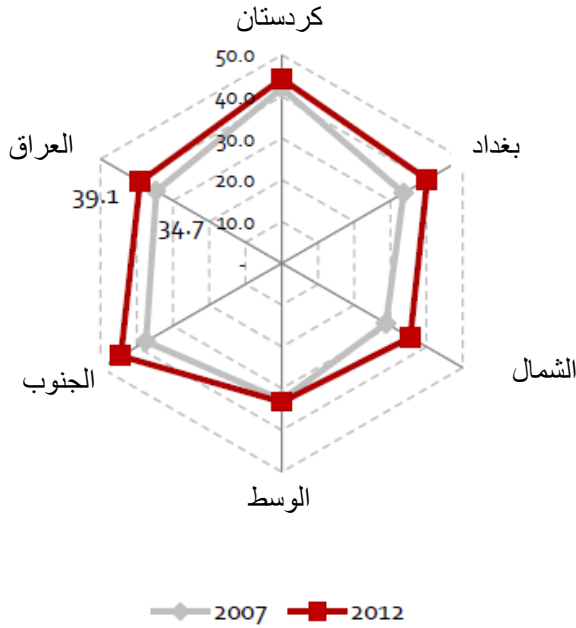
⁴³ الأفراد بين سن الخامسة والخامسة عشر كانوا يزيدون بنسبة نقطة مئوية واحدة سنويا تقريبا (3 في المائة سنويا) أسرع من معدل النمو السنوي للسكان في سن العمل بين عامي 2007 و2012 استنادا للمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق عامي 2007 و2012.

الشكل 143: التوظيف في القطاع العام

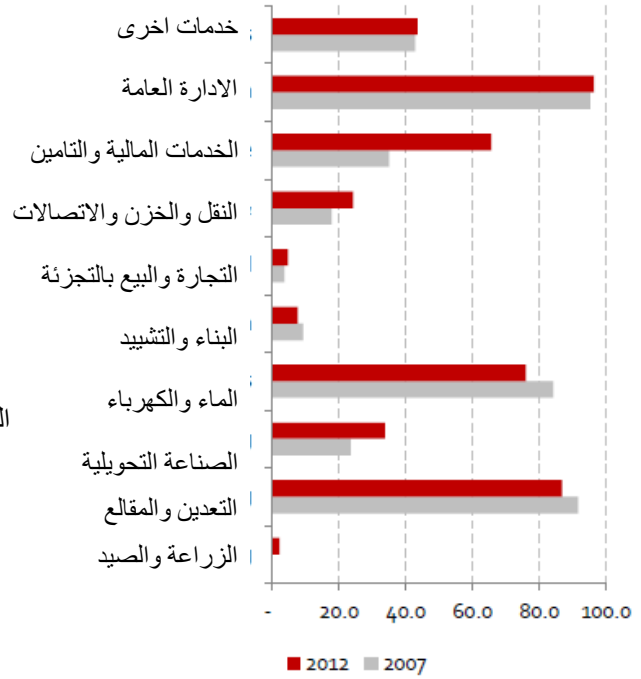
.A

.B

أ. الحصة من الوظائف العامة



ب. القطاعات الاقتصادية (%) من اجمالي الوظائف

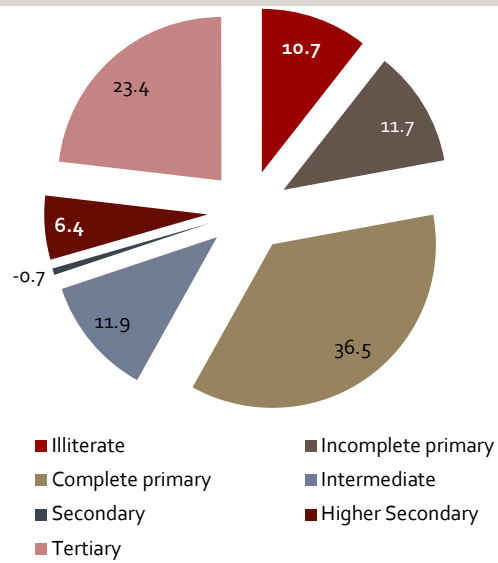
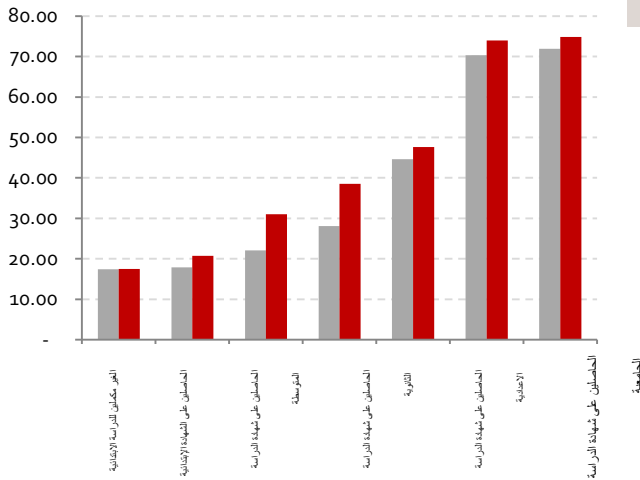


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

الشكل 144: الوظائف العامة – مستويات التعليم

.A معدل الاعمال في القطاع العام بين المستويات المختلفة

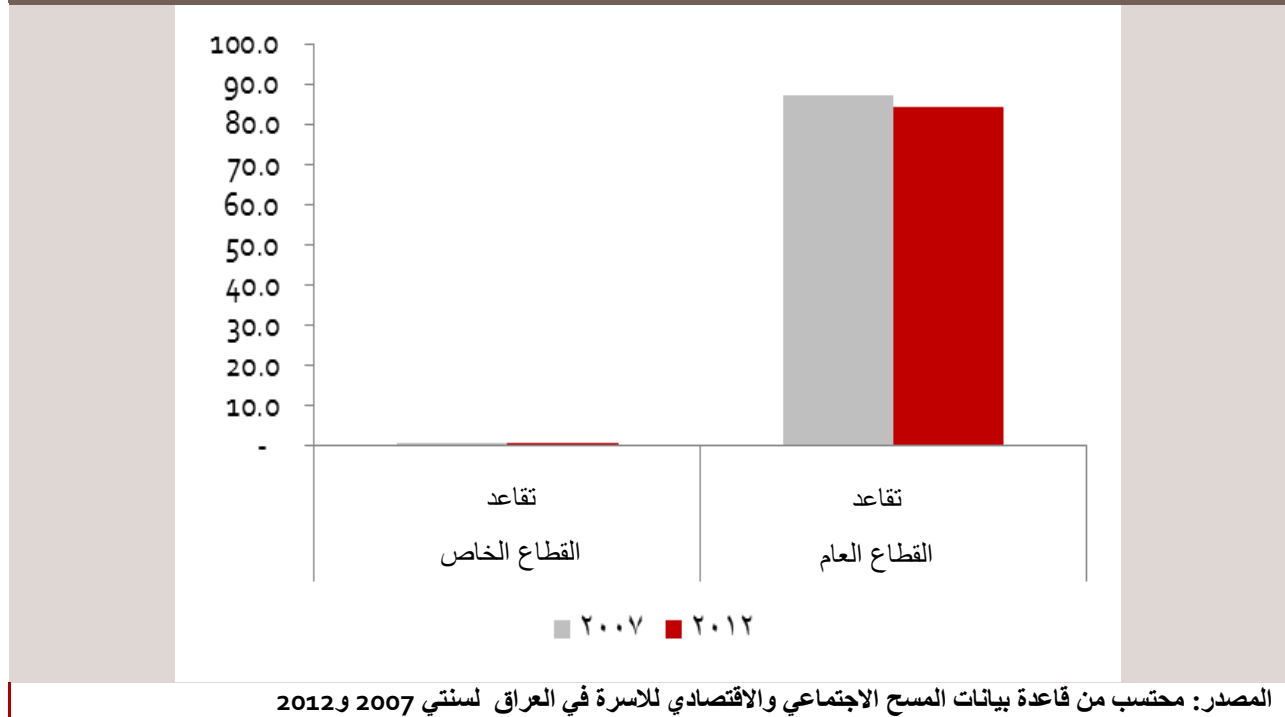
.B توزيع الأعمال الجديدة في القطاع العام



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

الحصول على وظيفة في القطاع العام يعني وجود وظيفة "أفضل" بالمقارنة مع القطاع الخاص على عدة أبعاد مختلفة مثل امتيازات التقاعد. يظهر الشكل 145 أن نحو 90 في المائة من العاملين في القطاع العام مشمولون بالتقاعد بغض النظر عن عدد السنين مقارنة مع نظرائهم في القطاع الخاص الذين ليس لديهم أي امتيازات على الإطلاق⁴⁴.

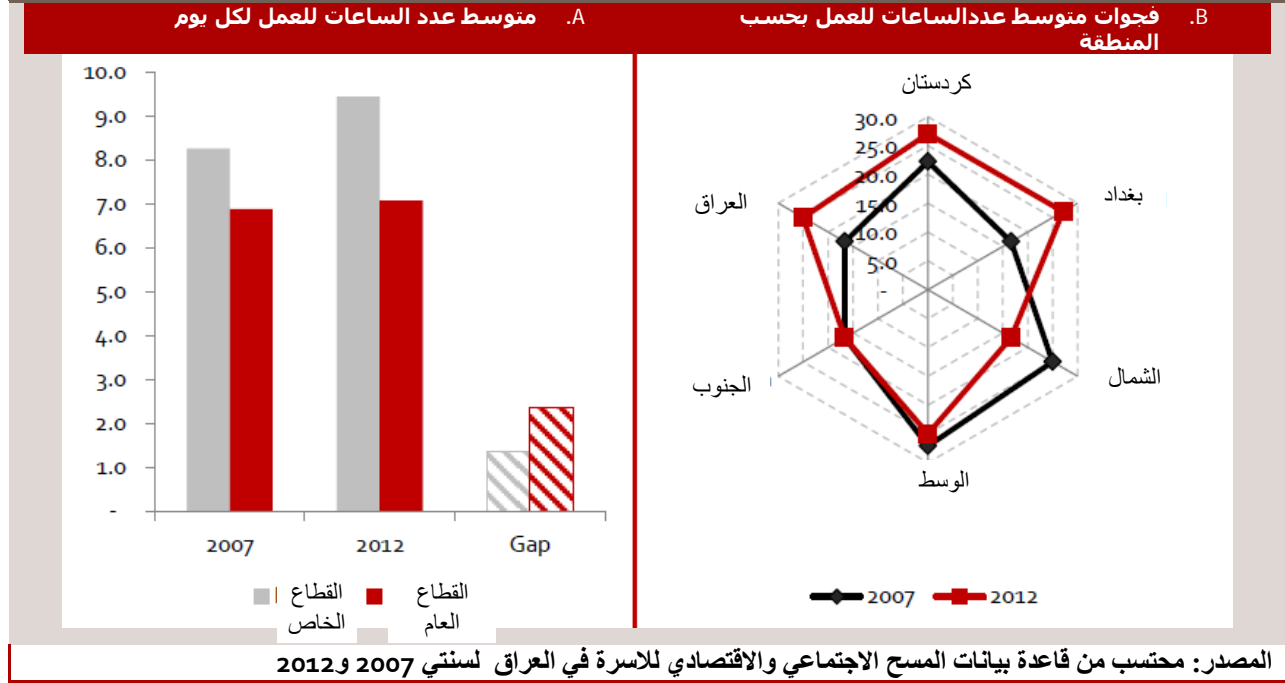
الشكل 145: الوظائف الخاصة والعامة: التقاعد



بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل في وظيفة في القطاع العام يعني العمل ساعات أقل (حوالي 2 ساعة أقل) منها في القطاع الخاص (الشكل 146-أ). كانت فجوة ساعات العمل بين القطاعين في تزايد بين عامي 2007 و2012. ومع ذلك، هناك اختلافات عبر المكان: في حين تزيد هذه الفجوة بشكل كبير في كردستان وبغداد، إلا أنها تبقى ثابتة تقريباً في التقسيمات الجنوبية والوسطى وتقل في الشمال (الشكل 146-ب). على سبيل المثال، في كردستان كان الفرق بين متوسط ساعات العمل في القطاع الخاص والعام ساعتين في عام 2007. وهذا يمثل 22 في المائة أقل ساعات العمل بالنسبة إلى متوسط ساعات العمل في القطاع الخاص لتلك السنة. في عام 2012، ازدادت هذه الفجوة لتصل إلى 27 في المائة من متوسط ساعات العمل في القطاع الخاص (أي 9.5 ساعة) وهذا يترجم إلى ما يقرب من 2.6 تقريباً أقل من ساعات العمل في وظيفة عامة بالنسبة إلى القطاع الخاص.

⁴⁴ حسب المشاورات الأخيرة مع النظراء في البلد والتي تمت في أربيل - أيار 2014 فإن جميع الوظائف العامة تتضمن التأمين الصحي. وعلى أية حال، في مسح العوائل لعام 2012 يمثل عدم التوافق في المتغير الذي يقيس هذه الميزة وهكذا فإن النتائج لا تمثل في هذا التقرير.

الشكل 146: الوظائف في القطاع العام والقطاع الخاص: الفجوة في ساعات العمل لكل يوم



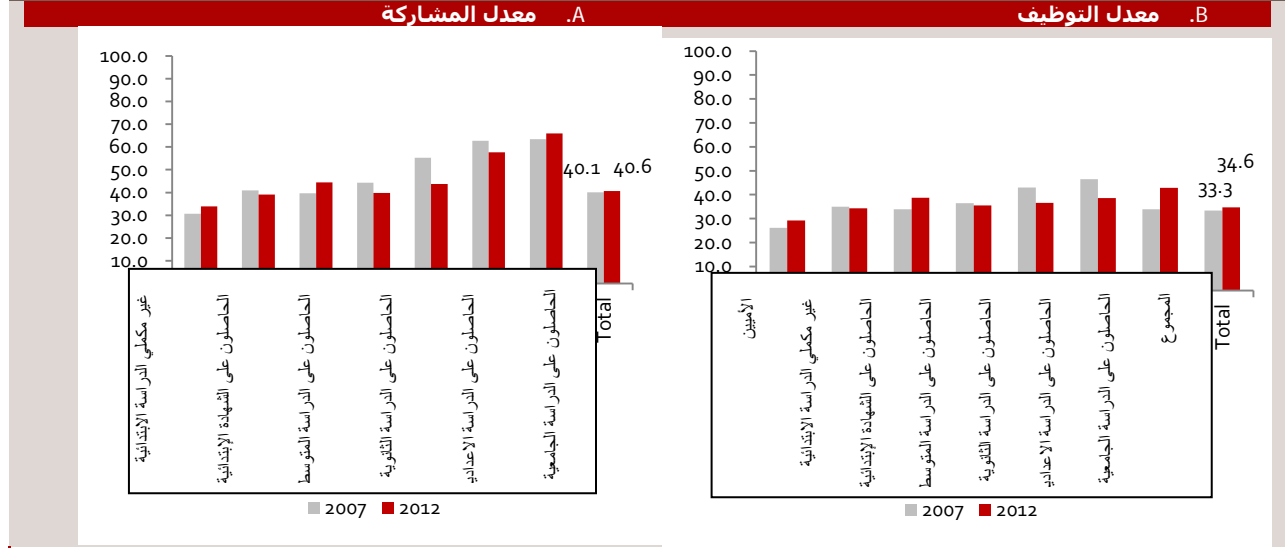
وبالتالي، فإن فرص العمل القليلة التي تولدت في العراق خلال السنوات الخمس الماضية قد حفزها القطاع العام. ويمكن للقطاع العام الكبير والمتوسع ان يخلق تشوهات كبيرة في سوق العمل، خصوصا في بلد حيث يوجد هناك بالفعل انخفاض في مشاركة القوى العاملة، حتى بين الرجال، وعزوف في سوق العمل على نطاق واسع. ان الإمكانية المتزايدة للحصول على وظيفة في القطاع العام، مع زيادة الأمن الوظيفي والمنافع وساعات العمل الأقل، يمكن ان ترفع الأجور بين السكان في سن العمل، وتحد من البحث عن عمل فاعل حيث ينتظر الناس ويشكلون طوابير للحصول على فرص عمل في القطاع العام. فضلا عن ذلك فإن قدرة القطاع الخاص على استقطاب الكفاءات أيضا مقيدة بشدة من قبل قطاع عام متوسع على نحو متزايد ويدفع رواتب جيدة جدا. في المدى المتوسط، يمكن لتوقع التوظيف في القطاع العام أيضا ان يشوه الاستثمارات في التعليم، من خلال الاهتمام بمجالات معينة من الدراسة التي قد تكون غير ذات صلة بالقطاع الخاص. نقيس أدناه قياسا كمييا بعض هذه الآثار السلبية لتوسع التوظيف في القطاع العام على الشباب، وعلى مشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث وعلى الاستثمارات في التعليم؛ وعلى إمكانات تطوير القطاع الخاص.

مشاركة الشباب في القوى العاملة

تعد مشاركة الشباب في القوى العاملة في العراق منخفضة وراكدة. هناك 40 في المائة من العراقيين فقط الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة لم يلتحقوا في المدرسة، او يعملون أو يبحثون عن عمل. وهذا يعني أن 6 من بين كل عشر شباب عراقيين لم يلتحقوا في المدرسة او يعملون او يبحثون عن عمل بنشاط. ومع ذلك، فإن معدلات المشاركة في القوى العاملة تختلف بشكل كبير بحسب مستوى تعليم الشباب. وهي تتراوح بين 25% بالنسبة للأفراد الأميين و 66% لذوي التعليم العالي (الشكل 147-أ).

ونظرا لهذا الانخفاض في معدلات المشاركة، فإنه ليس من المستغرب أن نجد مستويات منخفضة من التوظيف بين هذه الفئة من الشباب . وجد 33٪ من هذه الفئة من السكان وظيفة في عام 2007 مقارنة مع 35 في المائة في عام 2012 (الشكل 147-ب). على العكس من معدل المشاركة، لا يتفاوت معدل العمالة كثيرا بحسب التعليم . هذا يعني معدلات بطالة أعلى بكثير بين الشباب الأعلى تعليما . في عام 2012، ارتفعت البطالة إلى ما يقرب من 25 في المائة بين الشباب الحاصلين على التعليم العالي بالمقارنة مع حوالي 5٪ للأميين.

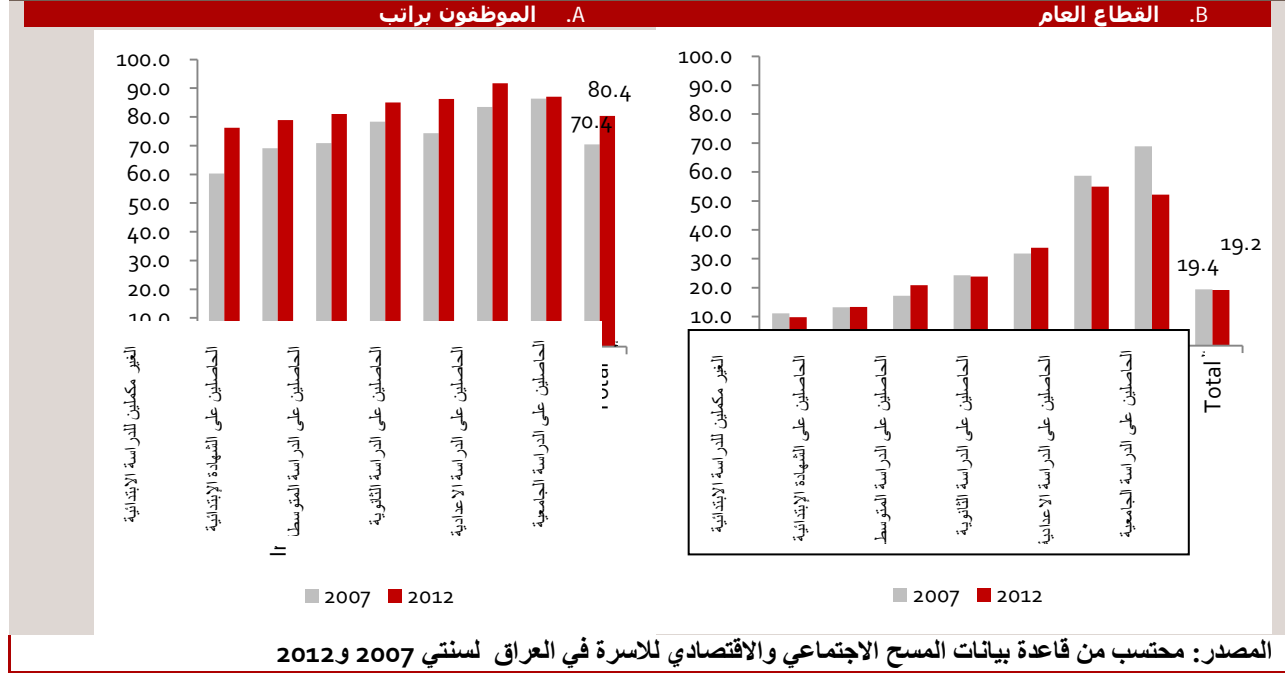
الشكل 147: مشاركة الشباب ومعدلات التوظيف بحسب المستوى التعليمي



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

عمل غالبية الشباب العاملين في وظائف مقابل رواتب بغض النظر عن مستوى التعليم . في عام 2007، بلغت نسبة العمالة بأجر 70 في المائة لجميع الشباب العاملين مع فارق 20 نقطة مئوية بين أدنى وأعلى مستوى تعليم . وفي عام 2012، زادت حصة العمالة بأجر في جميع مستويات التعليم (أو بعبارة أخرى، ارتفع التوظيف الذاتي) باستثناء التعليم العالي (الشكل 148-أ). يتألف العاملون بأجر من مجموعتين متميزتين، العاملون في القطاع العام والخاص، مع وظائف القطاع العام تشكل خمس العمل بأجر . ظل الاول عند مستوى يقترب من 20 في المائة على مدى السنوات الخمس . بين عامي 2007 و 2012، كان هناك انخفاض بـ 17 نقطة مئوية في حصة العمال الحاصلين على التعليم العالي والعاملين في القطاع العام؛ ولكن لان نسبتهم في السكان الشباب هي صغيرة جدا، تبقى المعدلات الإجمالية للعمالة القطاع العام دون تغيير إلى حد كبير (الشكل 148-ب).

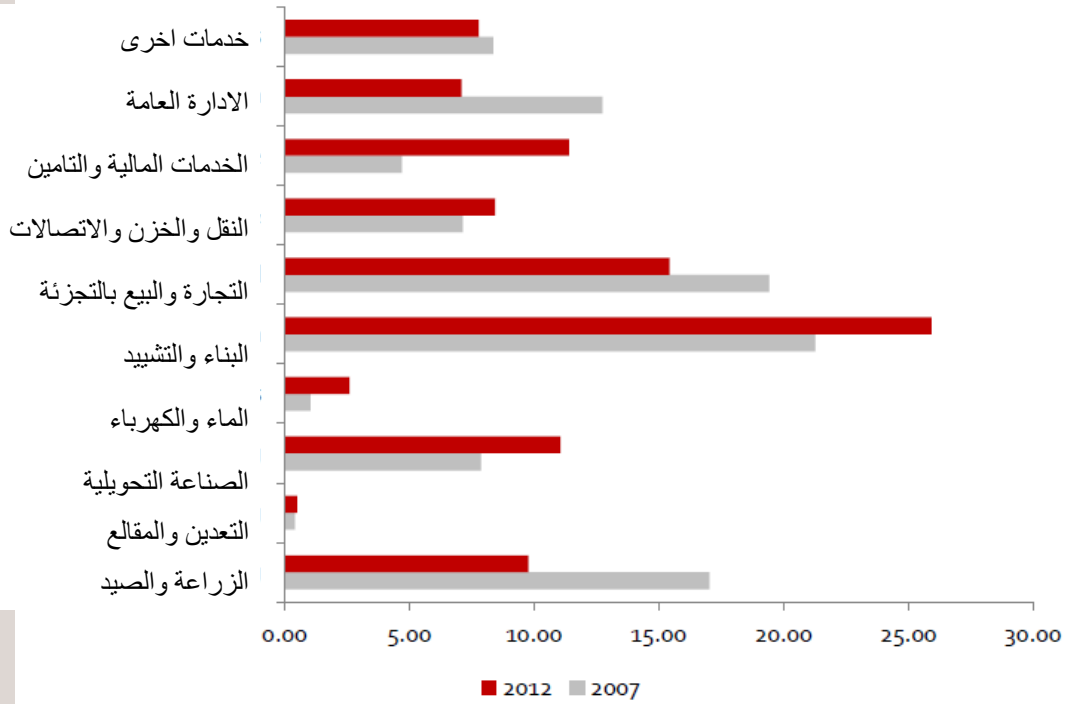
الشكل 148: نوع وقطاع العمل بحسب المستوى التعليمي



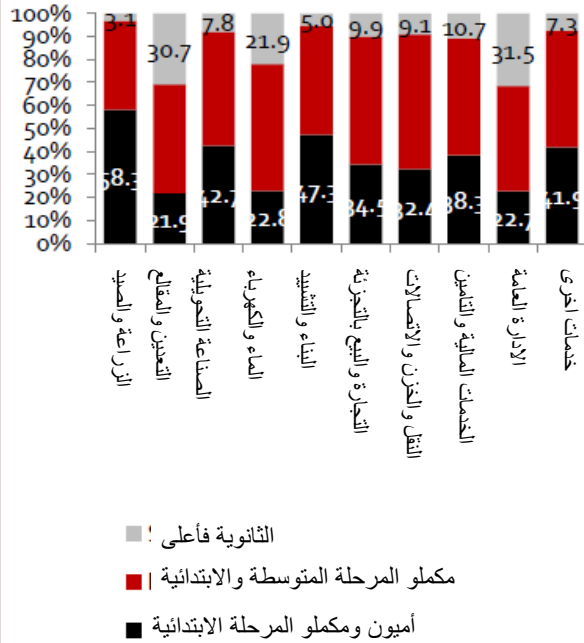
بين عامي 2007 و 2012، انتقل الشباب بشكل رئيس من الزراعة والإدارة العامة والتجارة إلى البناء والتصنيع والخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية (الشكل 149-أ). ونتيجة لهذا التحول القطاعي بين الشباب، ظلت مستويات التعليم داخل كل قطاع من دون تغيير إلى حد كبير، لكن الشباب الأكثر تعليماً ما يزالون يعملون في الخدمات، بينما يتم استيعاب الشباب الأقل تعليماً أساساً في قطاع البناء (الشكل 149-ب وج). غير أن متوسط مستويات التعليم ضمن قطاعات التعدين والإدارة العامة قد زاد، مع وجود المزيد من العمال الشباب الحاصلين على التعليم العالي نسبياً.

الشكل 149: قطاعات التوظيف والشباب

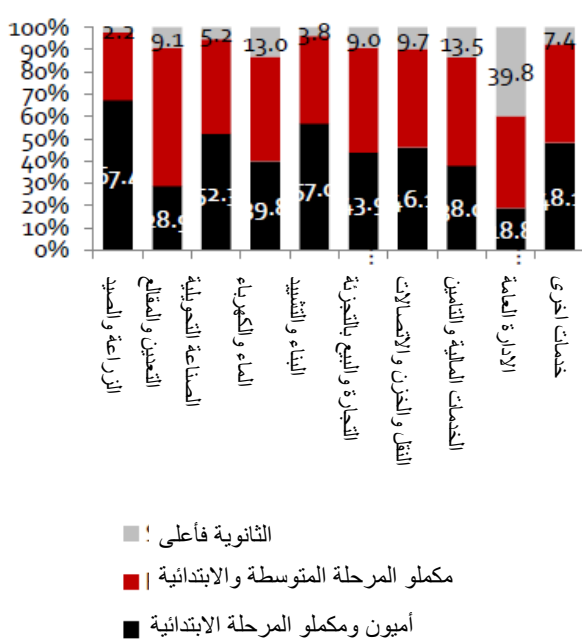
أ. حصة العمالة حسب القطاع الاقتصادي



ب. هيكل التعليم حسب القطاع الاقتصادي: 2007



ج. هيكل التعليم حسب القطاع الاقتصادي: 2012

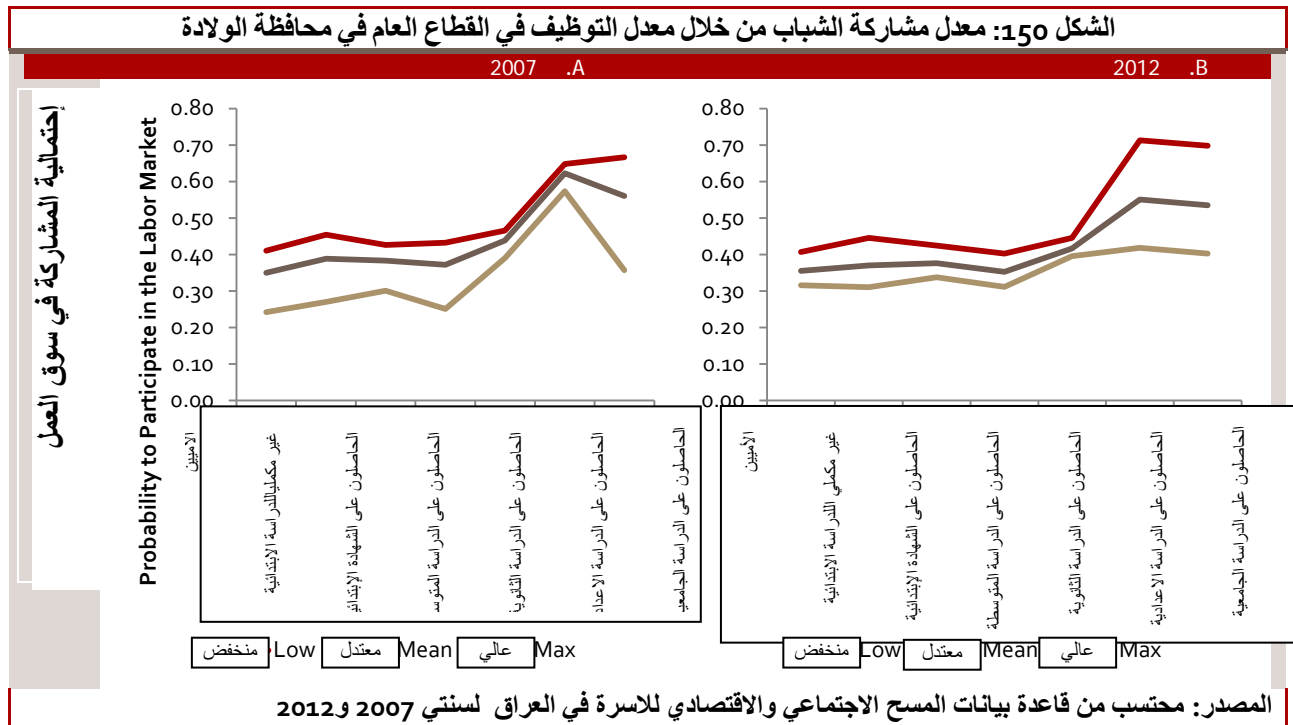


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

ما الذي يسهم في مشاركة القوى العاملة بين الشباب؟

من اجل التحقق من فرضية أن معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة متدنية بسبب أن الشباب يصطفون في طوابير للحصول على وظيفة في القطاع العام، وضعنا في الحسبان التأثيرات الحدية لاحتمال أن تكون مشروطة على نحو نشط وترتبط بالعديد من الخصائص الفردية والأسرية من السكان الشباب لعامي 2007 و 2012. وجدنا أن زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في معدل العمالة في القطاع العام للمحافظة التي ولد فيها الفرد تسهم في خفض كبير (حوالي 50 و 40 في المائة لعام 2007 و 2012 على التوالي) في نسبة المشاركة بين الشباب، بافتراض ثبات العوامل الاخرى (الجدول 1-6، 45).

الولادة في محافظة حيث يسهم القطاع العام بحصة أكبر من الوظائف في الاقتصاد المحلي نسبة إلى محافظات أخرى، تخلق مثبطات للمشاركة في سوق العمل بين الشباب. من اجل التوضيح من خلال مدى تأثير معدل العمالة في القطاع العام على المشاركة في العمل من هذه الفئة، نحتسب احتمالية المشاركة بحسب مستوى التعليم مع الاخذ بنظر الاعتبار ثلاثة مستويات من معدلات التوظيف العام: الحد الأدنى أو المنخفض، المتوسط والحد الأقصى (الشكل 150).



تقدم هذه الرسوم البيانية دليلاً واضحاً لصالح الفرضية القائلة أن قائمة انتظار الشباب للعمل في القطاع العام هي مستقلة عن مستوى تعليمهم. يظهر كلا من الرسوم البيانية من جهة، أن احتمال المشاركة في سوق العمل تزداد مع زيادة مستوى التعليم من الشباب بمعزل عن حصة التوظيف في القطاع العام. على سبيل المثال، في عام 2012، كان حوالي 40 في المائة من الشباب الحاصلين على أقل من تعليم

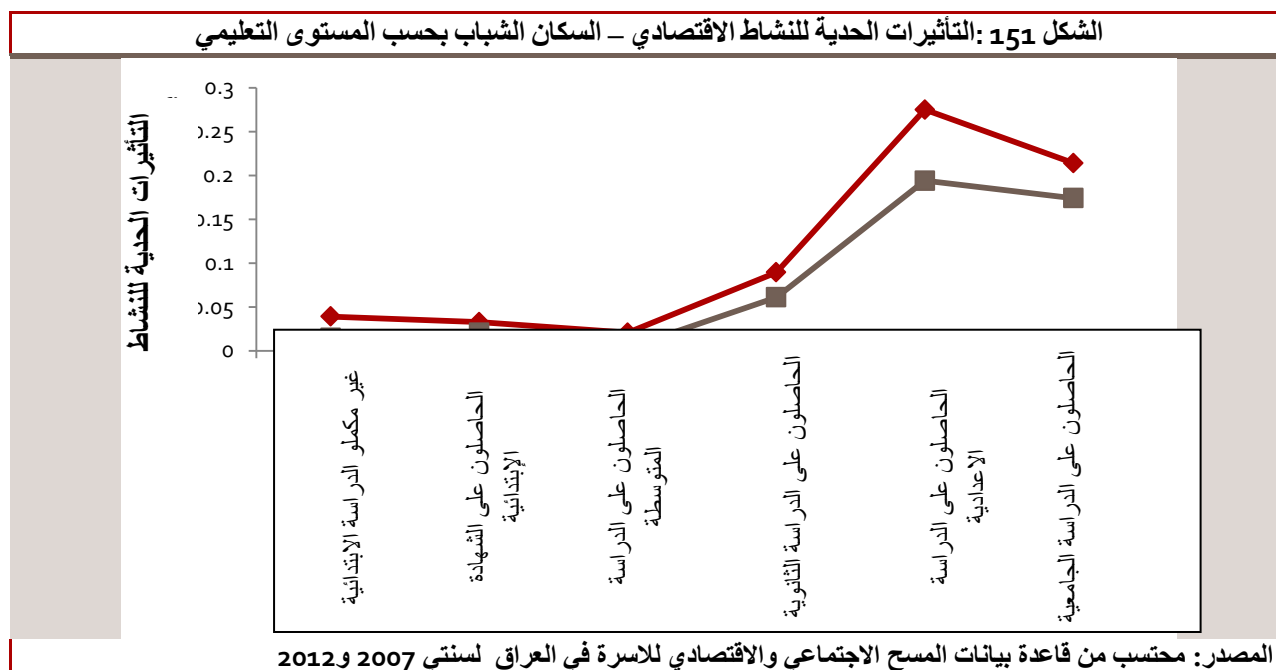
⁴⁵ من اجل تجنب المشاكل المرتبطة بالجوانب الداخلية للهجرة نستخدم اختصاص المولد وليس السكن الحالي لاحتساب معدل التوظيف العام ذو الصلة كما في (Asaad 2013).

المستوى المتوسط راغبين في المشاركة في سوق العمل إذا ما كانوا قد ولدوا في المحافظة مع انخفاض معدل التوظيف في القطاع العام .
تزداد مستويات نسبة المشاركة هذه إلى 70 في المائة للشباب الحاصلين على التعليم الثانوي أو أعلى في محافظات مماثلة .

من ناحية أخرى، كلما ارتفعت نسبة العمالة في القطاع العام، كلما انخفضت معدلات المشاركة بين الشباب بصرف النظر عن مستواهم التعليمي .على سبيل المثال، ينخفض معدل المشاركة بين ذوي التعليم العالي 30 نقطة مئوية (من 70 إلى 40 في المائة) إذا ولد الشباب في محافظة ذات معدلات توظيف منخفضة في القطاع العام بالنسبة إلى محافظة ذات معدلات توظيف عالية في القطاع العام .وبعبارة أخرى، كلما كان القطاع العام أكبر ، كلما ازدادت مثبتبات المشاركة في أوساط الشباب.

نلاحظ أيضا أن هناك عوامل أخرى تسهم في خفض المشاركة في القوى العاملة بين الشباب .على سبيل المثال، وجود فرد آخر في الأسرة يعمل في القطاع العام ويعيش في المناطق الحضرية، في أسر يكون صافي دخلها مرتفع نسبيا، وحيث يمتلك معيل الأسرة أكثر من التعليم الابتدائي الكامل؛ فان ذلك يقلل من احتمال المشاركة في سوق العمل⁴⁶.

من ناحية أخرى، هناك العديد من العوامل التي تشجع الشباب على المشاركة في القوى العاملة في عام 2007 و 2012 .ومن بين هذه، نجد أن كون الفرد ذكرا يزيد من المشاركة بشكل ملحوظ بنحو 70 في المائة لعامي 2007 و 2012 . وكون الفرد مسنا نسبيا ويعيش في محافظة غنية يزيد من احتمالية المشاركة بنحو 3 و 8 في المائة على التوالي . ولمستوى تعليم الفرد أيضا تأثير إيجابي في احتمالية المشاركة . كلما ارتفع مستوى التعليم، ارتفع الأثر في المشاركة، وتتراوح النسبة من 5 إلى 20 في المائة وهي اعلى بالنسبة للأميين (الشكل 151).

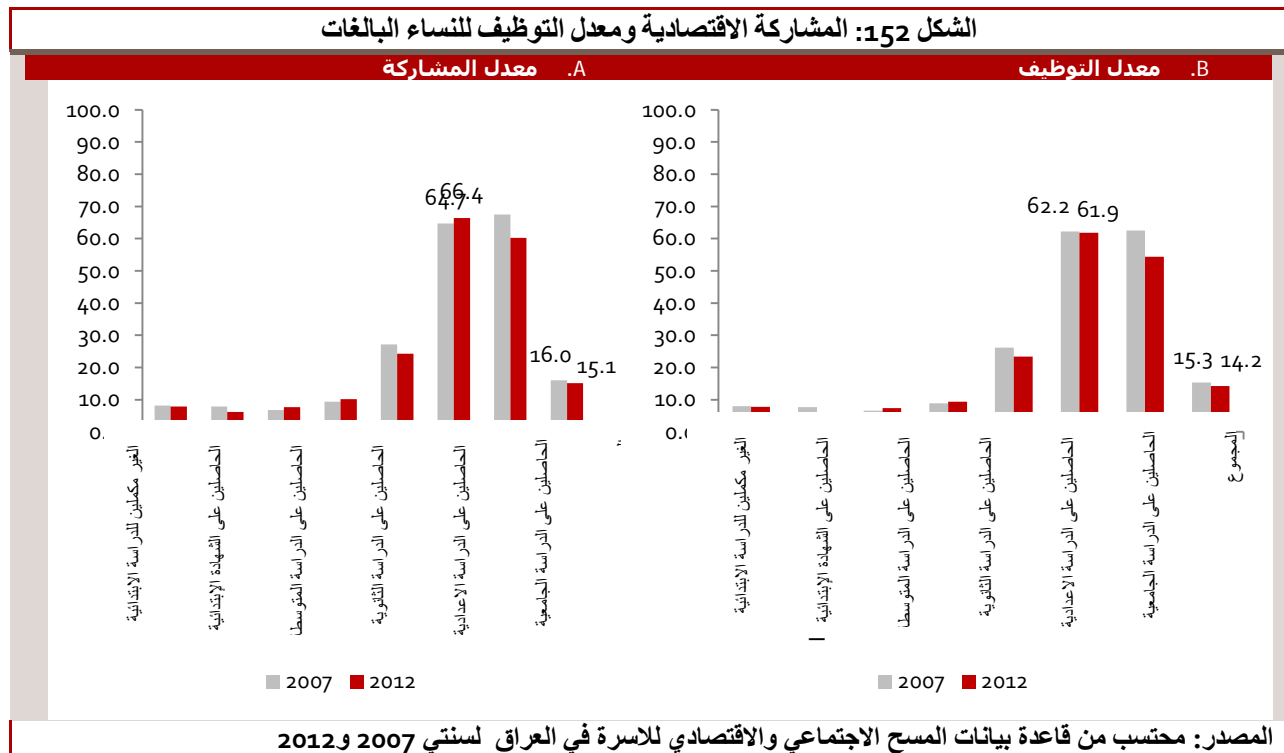


⁴⁶ يشمل صافي الدخل دخل العمل لافراد اخرين في الاسرة و مصادر من غير العمل.

مشاركة النساء في القوة العاملة

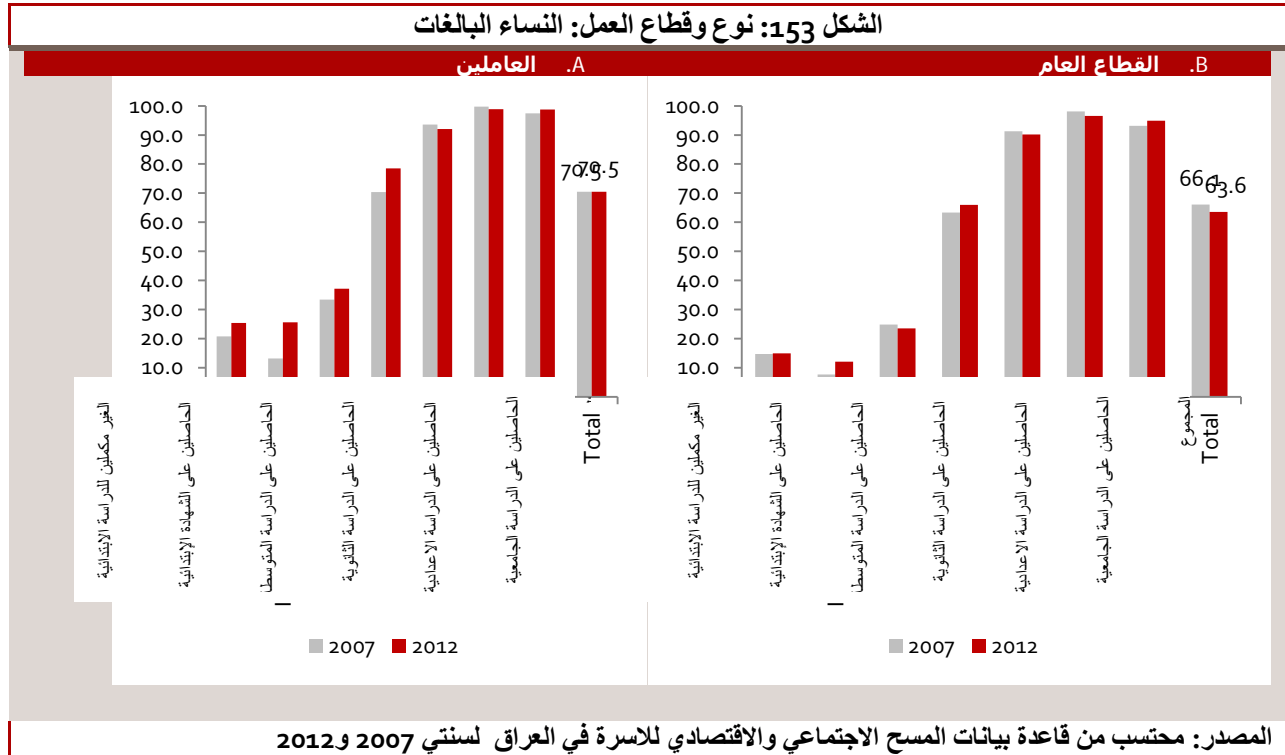
تشارك في القوة العاملة حوالي 15 في المائة فقط من النساء العراقيات البالغات في سن العمل ؛ هي نسبة أقل بكثير عن المعدلات المنخفضة أصلاً لمشاركة المرأة في القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة حوالي 25 في المائة . وبالنسبة لحصة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 إلى 64 سنة فهن إما يعملن أو يسعين بنشاط للحصول على عمل فهي نفسها تقريبا بين عامي 2007 و 2012 . فيما تتفاوت المشاركة بشكل حاد حسب التعليم . وبين النساء البالغات الحاصلات على التعليم المتوسط أو أقل، فإن معدلات المشاركة في قوة العمل هي أقل من 10 في المائة . ومع التعليم الثانوي، فإن هذه المعدلات هي أكثر من الضعف وتصل إلى 24 في المائة، وتزداد ستة أضعاف مع التعليم الثانوي والعالي . المرأة العراقية المتعلمة بصورة جيدة هي ست مرات على الأقل من المرجح أن تعمل أو أن تبحث عن العمل مقارنة مع الغالبية العظمى من النساء العراقيات (الشكل 152-أ).

وينعكس هذا النمط بشكل كامل تقريبا في معدلات التوظيف للنساء البالغات . تقريبا كل المشاركة في القوى العاملة تتألف من النساء العاملات، مع معدلات ضئيلة من البطالة في كل مستوى من مستويات التعليم . ويعمل أقل من 10 في المائة من النساء الحاصلات على تعليم متوسط أو أقل، لكن نحو 60 في المائة من النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو جامعي يعملن . ومع ذلك، كان هناك انخفاض 8 نقاط مئوية في العمل بين النساء الحاصلات على التعليم العالي بين عامي 2007 و 2012 (الشكل 152-ب) . ومن ثم، فإن معدلات البطالة لأكثر النساء تعليما أيضا هي حوالي 5 إلى 6 في المائة.



عموما، فإن 70 في المائة من النساء العاملات يعملن براتب (الشكل 153-أ) . بين العدد القليل من النساء الأقل تعليما اللواتي يعملن، فإن غالبيةهن يعملن لحسابهن الخاص : حوالي ثلث النساء الحاصلات على التعليم الابتدائي أو أقل يعملن بوظائف مقابل راتب . في المقابل،

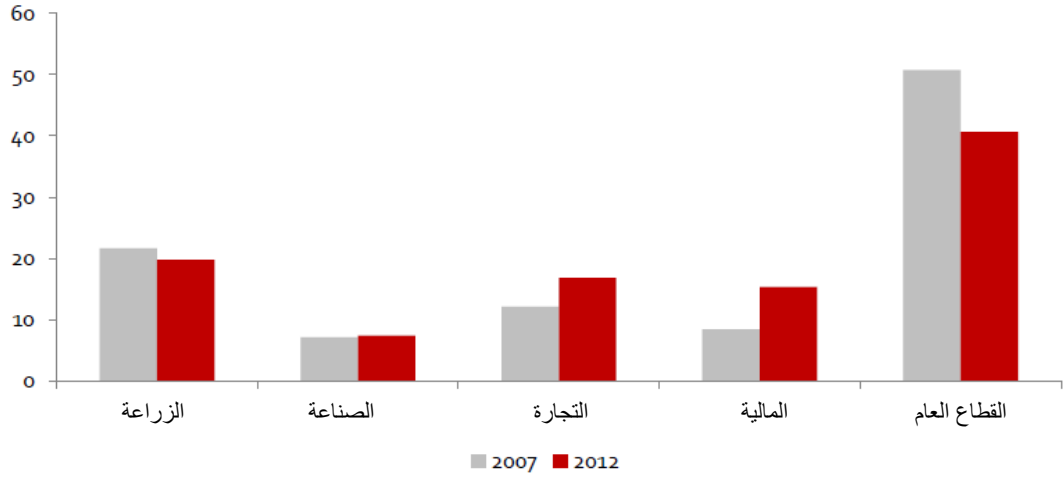
بالنسبة الى التعليم العالي، فان احتمالية العمل في وظيفة براتب هي أكثر من الضعف :على سبيل المثال، يتم توظيف تقريبا جميع النساء العاملات اللواتي حصلن على التعليم الثانوي أو أعلى في وظيفة براتب . هذا النمط تدفعه الفروقات في الحصول على الوظائف العامة بحسب المستوى التعليمي. ثلثي النساء العاملات تقريبا يعملن في القطاع العام، حوالي خمس النساء منهن حاصلات على التعليم الابتدائي أو أقل والبقية من النساء العاملات حاصلات على التعليم الثانوي أو أعلى (الشكل 153-ب).



بين عامي 2007 و 2012، انتقلت النساء البالغات في المقام الأول من قطاع خدمات الإدارة العامة والصحة والتعليم، الذي لا يزال توظف 40 في المائة من النساء، إلى وظائف القطاع العام في الغالب في مجال الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية، ووظائف القطاع الخاص في التجارة والبيع بالتجزئة . وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك انخفاض طفيف في العمالة في قطاع الزراعة (الشكل 154-أ). تقريبا جميع النساء اللواتي يعملن في الزراعة لديهن مستويات منخفضة من التعليم؛ في المقابل، فإن ما يقرب من 90 في المائة من النساء العاملات في قطاع الإدارة العامة حصلن على التعليم الثانوي والعالي . وكننتيجة للتحول في عمل المرأة نحو الخدمات المالية والتجارة، فإن حصة النساء المتعلقات تعليما عاليا في الخدمات المالية قد انخفضت، في حين أن حصة النساء المتعلقات تعليما عاليا في التجارة قد ازدادت (الشكل 154-ب و ج).

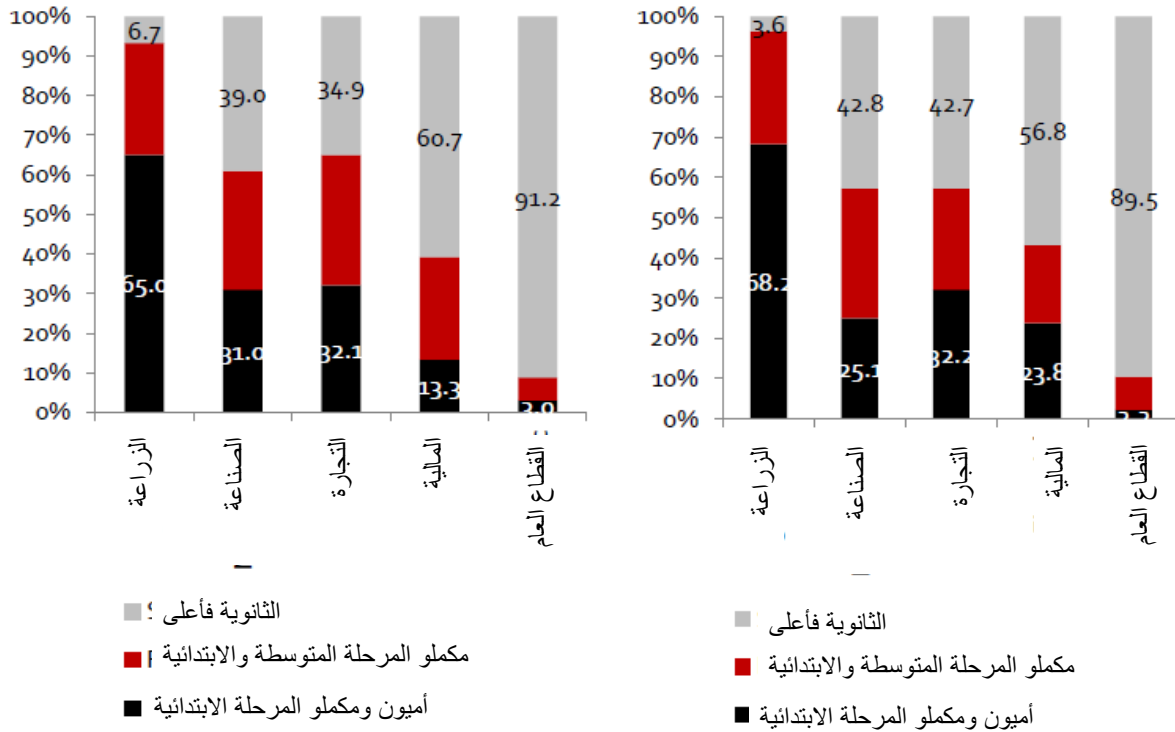
الشكل 154: القطاع الاقتصادي للتوظيف : النساء البالغات

A. حصة العمالة بحسب القطاع الاقتصادي



C. هيكل التعليم بحسب القطاع الاقتصادي: 2007

B. هيكل التعليم بحسب القطاع الاقتصادي: 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعامي 2007 و 2012

ما الذي يسهم في مشاركة القوى العاملة بين النساء البالغات؟

كما هو الحال بالنسبة للشباب، سوف نقوم بتحليل كيف يؤثر القطاع العام في مشاركة النساء البالغات في سوق العمل . وللقيام بذلك، سندرس حال النساء بعمر 25 - 64 سنة و نقسمهن على مجموعتين على وفق حالتهم الزوجية: متزوجة حاليا وغير متزوجة (بما في ذلك العزباء والأرملة والمنفصلة عن زوجها)، ومستوى المهارة : الأقل تعليما -أقل من التعليم الابتدائي الكامل، والمتعلقات تعليما عاليا -أعلى من التعليم الابتدائي الكامل. وهذا ينتج أربع مجموعات حصرية بشكل مشترك. نجد ان اي زيادة بنقطة مئوية واحدة في معدل العمالة في القطاع العام للمحافظة التي ولدت فيها المرأة من شأنها أن تسهم في انخفاض كبير، بشكل عام حوالي 30٪، في مشاركتها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (ينظر الجدول A 6.2 و A 6.3)

الاستثناء لهذه النتيجة هو النساء المتزوجات ذوات مستويات التعليم العالي في 2012. أحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن التحسن العام في الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات الخمس الماضية قد زاد من مجموعة النساء المتعلقات تعليما عاليا اللواتي كن يتنافسن أيضا على عدد قليل نسبيا من الوظائف في القطاع العام . ويقاس ذلك من خلال المعامل سلبي على عرض العمالة المحلية المقاس . وفي الوقت نفسه، فإن تكلفة الفرصة للعمل تبدو في تزايد مستمر لهؤلاء النساء وهذا واضح من خلال العلاقة الأقوى عندما يكون لديها اطفال وعليها اتخاذ قرار المشاركة في قوة العمل.

بشكل عام، كلما ارتفع صافي الدخل، انخفضت نسبة المشاركة بين النساء . نلاحظ أيضا أن وجود فرد آخر في الاسرة يعمل في القطاع العام يصبح كمثبط للمشاركة للنساء الأقل تعليما . ومع ذلك، بالنسبة الى النساء المتعلقات تعليما عاليا اللواتي هن مؤهلات أكثر لوظائف القطاع العام، فإن هذا التأثير هو بمثابة حافز للمشاركة ربما بسبب الوصول الأفضل إلى الشبكات والعلاقات الشخصية للحصول على هذه الأنواع من الوظائف.

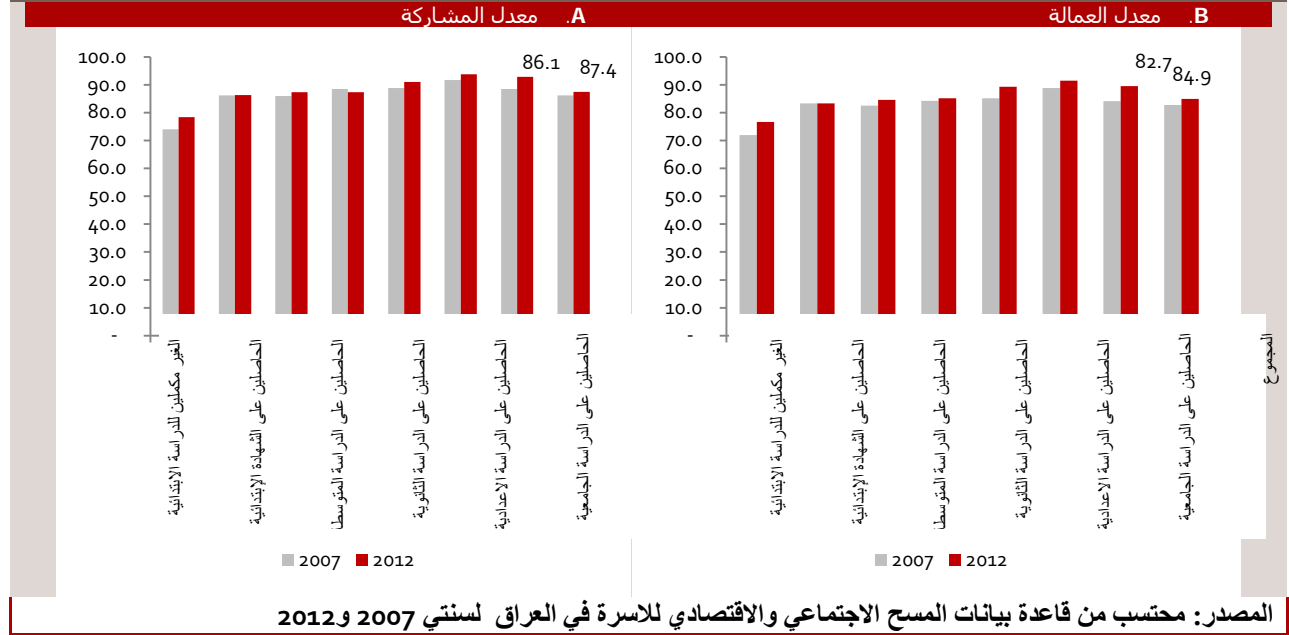
من بين العوامل التي تسهم في زيادة المشاركة في القوى العاملة، نجد أدلة على أن المعايير الاجتماعية والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة، التي يتم قياسها من خلال وجود امرأة تعمل في الاسرة، هي التي تهم . فهذا عامل يزيد من المشاركة في القوى العاملة بنسبة 10 في المائة على الأقل . ان قرار المشاركة لا يتأثر بتعليم الزوج أو معيل الاسرة . أخيرا، التعليم بشكل مستقل يعزز مشاركة القوى العاملة حتى بعد تثبيت مجموعة الخصائص الأسرية والفردية.

مشاركة الذكور في القوة العاملة

أكثر من أربعة اخماس البالغين من الرجال العراقيين في سن العمل اما يعملون أو يبحثون بنشاط عن عمل. في حين أن معدلات المشاركة هذه في القوى العاملة هي أعلى بكثير من تلك التي بين النساء البالغات و ظلت راکدة تقريبا بين عامي 2007 و 2012 . خلافا للنساء، فإن معدلات مشاركة الذكور في قوة العمل هي أعلى كمتوسط بين الأقل تعليما مقارنة مع الذين حصلوا على تعليم أفضل . على سبيل المثال، في عام 2012، شارك 87 في المائة من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 64 سنة في القوى العاملة، فان ذلك يقل بنحو 10 نقاط مئوية بين الأميين الرجال ويزيد إلى أكثر من 90 في المائة بين الرجال الذين حصلوا على التعليم الثانوي (الشكل 155-أ).

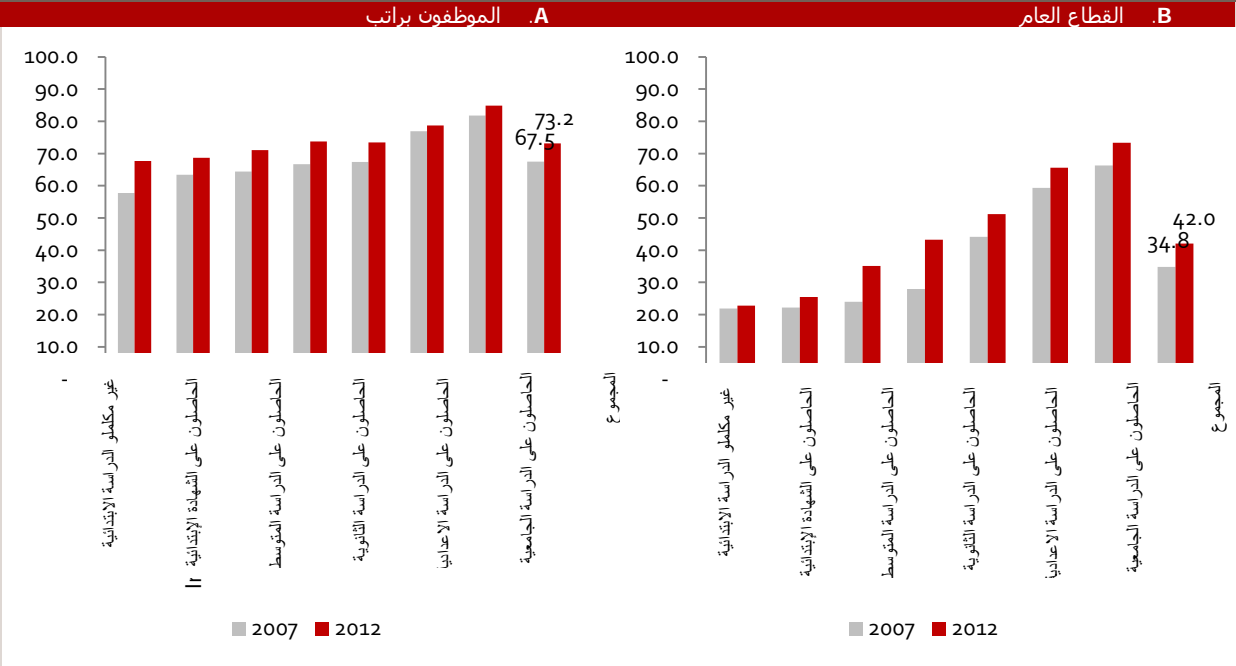
كما هو الحال مع النساء، يؤثر التفاوت في مشاركة القوى العاملة بحسب التعليم في معدلات التوظيف عند مختلف مستويات التعليم . وعموما، فإن 85٪ من الرجال البالغين هم من العاملين، وهو المعدل الذي يتراوح ما من 70 في المائة بين الرجال الأقل تعليما إلى 90 في المائة بين الرجال ذوي التعليم العالي (الشكل 155-ب).

الشكل 155: معدلات المشاركة والتوظيف: الرجال البالغين



أكثر من 70 في المائة من الرجال العاملين يعملون في اعمال باجر ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6 نقاط مئوية مقارنة مع العام 2007 (الشكل 156-أ). غالبية الرجال يعملون في اعمال باجر في كل مستوى من مستويات التعليم، وانخفضت حصة الاعمال الحرة في كل مستوى من مستويات التعليم بين عامي 2007 و 2012 . وفي أعلى مستويات التعليم، فان أكثر من أربعة أخماس الرجال المشتغلين يعملون في وظائف باجر .وخلافا للنساء، فان هذه النتيجة ليست بدفع العمالة في القطاع العام، باستثناء الرجال ذوي التعليم العالي. في حين أن نسبة العمالة في القطاع العام قد ازدادت عبر مستويات التعليم، فان أقل من 50 في المائة من الرجال ذوي التعليم الثانوي يعملون في القطاع العام. في المقابل، 70٪ من الرجال ذوي التعليم الجامعي يعملون في القطاع العام . ومع ذلك، وكمتوسط، فان 58 في المائة من الرجال البالغين يعملون في القطاع الخاص يحفزهم الاعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص كمصدر للعمالة بين الغالبية العظمى من الرجال البالغين الذين لديهم مستويات منخفضة نسبيا من التعليم (الشكل 156-ب).

الشكل 156: نوع وقطاع العمل: الرجال البالغين

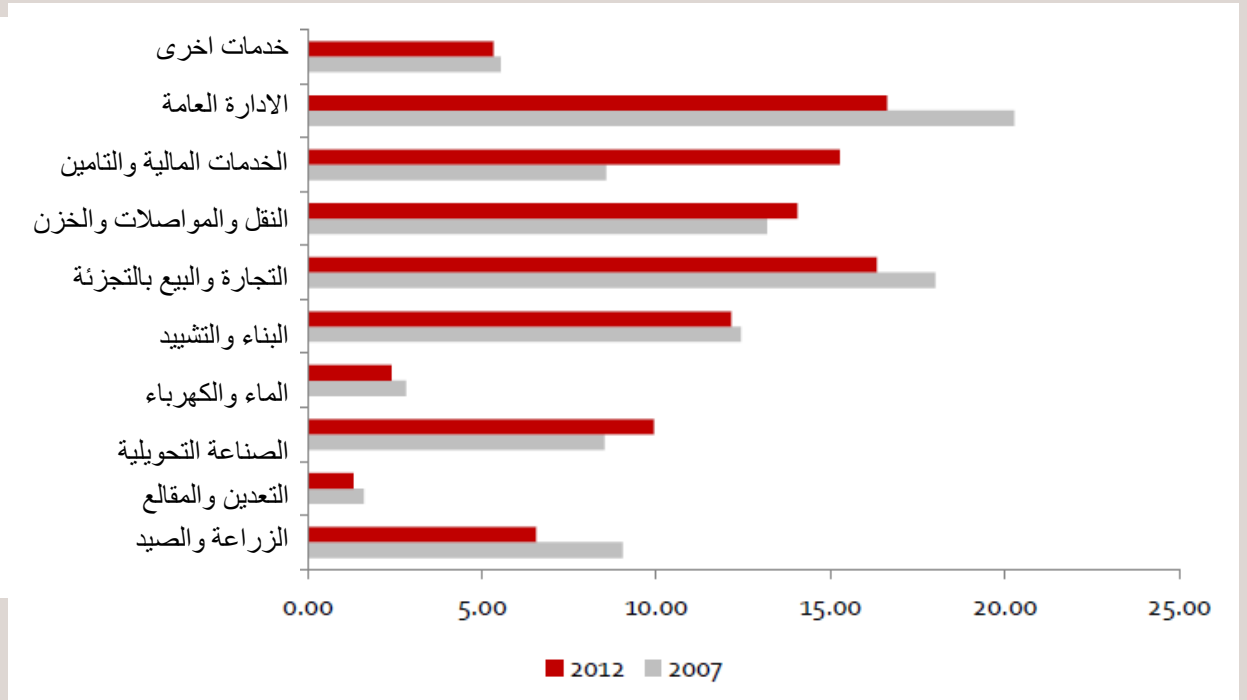


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعامي 2007 و2012

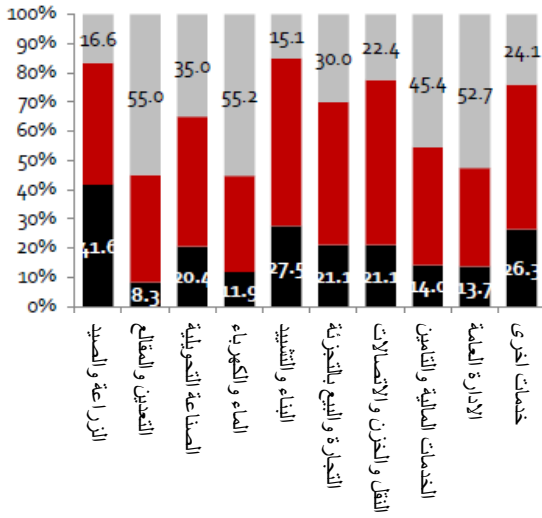
في عام 2012، قطاعات: هي التجارة و البيع بالتجزئة، والإدارة العامة، والصحة والتعليم؛ و الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية - شكلت معا ما يقرب من نصف جميع فرص العمل للرجال (الشكل 157-أ). بين عامي 2007 و 2012، ابتعد الرجال البالغون عن الزراعة والتجارة و البيع بالتجزئة والإدارة العامة، و انخرط أغلبهم في قطاع الخدمات المالية، الذي ضاعف تقريبا حصته في توظيف الذكور إلى 15 في المائة.

الشكل 157: قطاع النشاط الاقتصادي ، الرجال البالغين

أ. حصة التوظيف حسب القطاع الاقتصادي

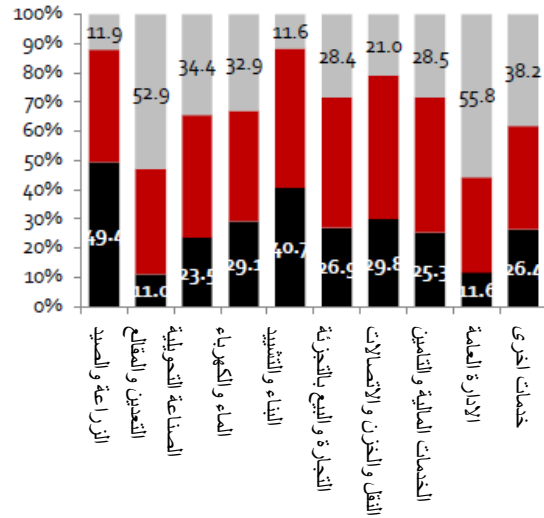


ب. هيكل التعليم حسب القطاع الاقتصادي: 2007



■ أميون ومكملو المرحلة الابتدائية
■ مكملو المرحلة المتوسطة والابتدائية
■ الثانوية فاعلى

ج. هيكل التعليم حسب القطاع الاقتصادي: 2012



■ أميون ومكملو المرحلة الابتدائية
■ مكملو المرحلة المتوسطة والابتدائية
■ الثانوية فاعلى

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعامي 2007 و 2012

ان غالبية الذكور العاملين في قطاعي الزراعة والبناء والتشييد هم أقل تعليماً: أكثر من 80٪ من العمال الذكور اكملوا مستوى التعليم المتوسط أو مستوى أقل. في المقابل، فإن أكثر من نصف الذكور العاملين في قطاع في التعدين والإدارة العامة اكملوا مستويات التعليم الثانوي أو مستوى أعلى. ومع التحول نحو توظيف الذكور في قطاع الخدمات المالية التي يهيمن عليها القطاع العام، انخفض متوسط مستوى التعليم في هذا القطاع، مما يشير إلى أن هذه الوظائف الجديدة اجتذبت الرجال الأقل تعليماً نسبياً (الشكل 157-ب و ج). وهناك اتجاه مماثل ملحوظ في قطاع الخدمات العامة، التي هي أيضاً يهيمن عليها القطاع العام.

ما الذي يسهم في مشاركة القوة العاملة بين البالغين الكبار من الذكور؟

قاد القطاع العام التوسع في فرص العمل، وهو ما يمثل أكثر من 40 في المائة من فرص العمل للبالغين من الذكور. نستطلع الآن ما إذا كان انتظار وظائف القطاع العام يمنع مشاركة الذكور البالغين. من أجل القيام بذلك، نقدر احتمال المشاركة في سوق العمل لهذه الفئة المرهونة بالعديد من الخصائص الفردية والأسرية. تظهر النتائج أن الذين يولدون في محافظة ذات معدلات عالية للوظائف العامة يعد عاملاً مثبطاً قوياً للمشاركة في سوق العمل، ويخفض المشاركة بنسبة 30 في المائة (الجدول 6.4A).

عامل آخر يعمل في الاتجاه نفسه هو المستويات الأعلى لصافي دخل الأسرة مما يقلل بنسبة 4 في المائة تقريباً من احتمال المشاركة في سوق العمل. وبعبارة أخرى، كلما ارتفع صافي دخل الأسرة، كلما قلت الحاجة للعمل أو البحث عن عمل للبالغين الكبار. وكما هو متوقع، فإن كبار السن من الرجال، الذين يعيشون في المناطق الحضرية، في المحافظات الأكثر ثراءً، فإن معيل الأسرة، المتزوج وذا مستويات عالية من التعليم لديه أعلى معدلات المشاركة في القوى العاملة.

في الوقت الذي أظهرت نتائج سوق العمل ديناميكية صغيرة جداً، كان المحرك الأساس في سوق العمل هو القطاع العام. ولكن بغض النظر عن مجموعة التحليل، أصبح وجود قطاع عام كبير في سوق العمل المحلي معوقاً كبيراً للمشاركة في القوى العاملة، والذي يحتمل أن يكون قد اضعف إلى حد كبير العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف.

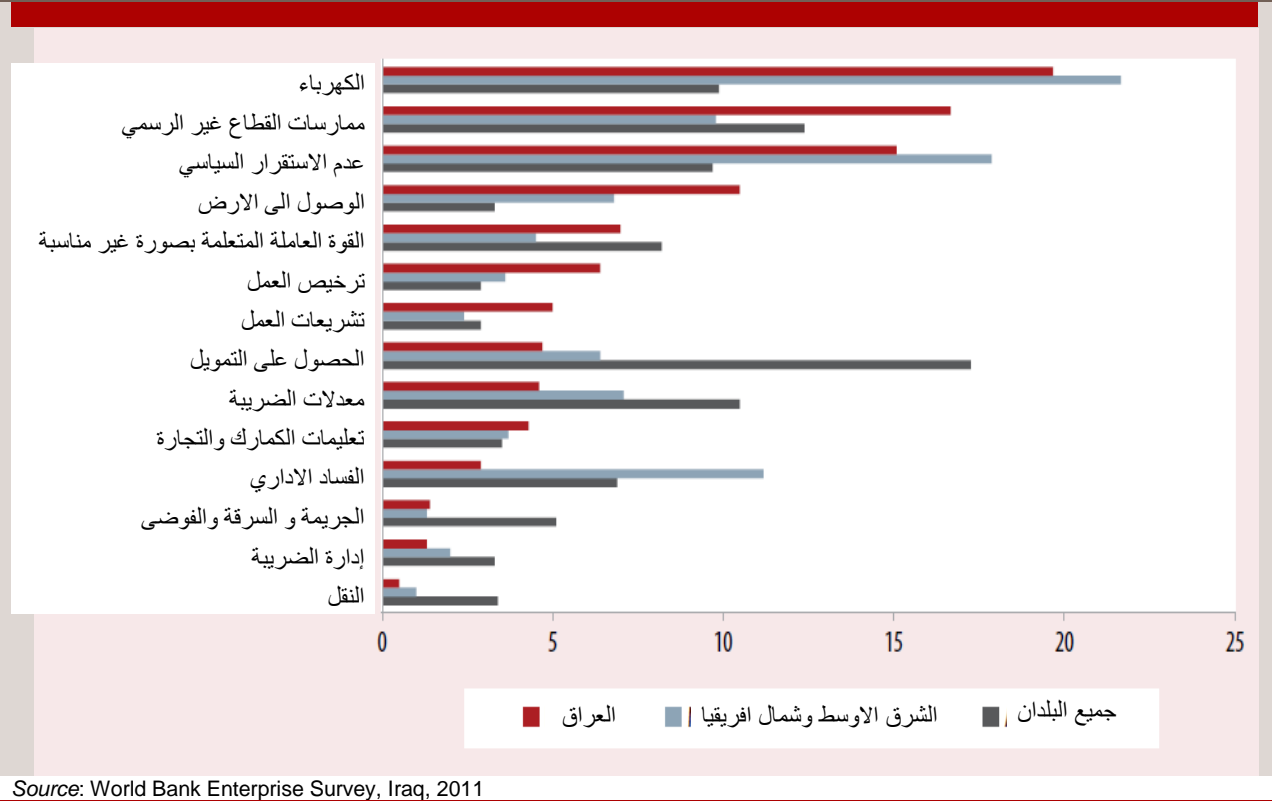
III. ما الذي يفسر الفروقات في الدخول؟

في الوقت نفسه، فإن بعداً آخر يؤثر فيه القطاع العام على سوق العمل في المدى المتوسط هو من خلال تشويه الحوافز للاستثمار في التعليم من خلال الاهتمام بمجالات معينة من الدراسة قد تكون غير ذات صلة بالقطاع الخاص. لتوفير بعض الأدلة من جانب الطلب بما يخص هذه المشكلة بالذات، نستعين بمسح المشاريع في العراق لعام 2011 (BES)، الذي يجمع المعلومات حول ما يقرب من 1000 شركة في جميع أنحاء البلاد⁴⁷. وهذا المسح هو مسح تمثيلي يجري على مستوى الشركات بشكل دوري من قبل مجموعة البنك الدولي في العالم النامي ويجمع البيانات من شركات غير زراعية، ومسجلة من القطاع الخاص توظف أكثر من 5 أشخاص. ويغطي المسح مجموعة واسعة من مواضيع بيئة الأعمال بما في ذلك الاستثمار وكذلك ميزانياتها العمومية ومقاييس الأداء. وبالنظر إلى أن هذا المسح هو تمثيلي على المستوى الوطني، فهو مثالي للحصول على الصورة الأوسع للبيئة الاستثمارية في العراق.

⁴⁷ تم جمعه في العراق بين آذار 2011 و تشرين الأول 2011.

يجد المسح أن أحد القيود التجارية الكبرى هو القوة العاملة غير المتعلمة بما فيه الكافية. حددت 34 في المائة من الشركات هذا على أنه يشكل عائقاً رئيساً، وهو ما يقرب من 13 نقطة مئوية أعلى من المتوسط في المنطقة و 7 نقاط مئوية أعلى مقارنة بين جميع البلدان (الشكل 158). يمكن أن يكون ذلك دليلاً لتحدي مهم لجانب العرض لنمو القطاع الخاص. يواجه القطاع الخاص في العراق أيضاً مجموعة من التحديات الأخرى في تحقيق النمو وخلق فرص العمل (ينظر الاطار 4 للنتائج الرئيسية من تقييمات مناخ الاستثمار لعام 2012).

الشكل 158: القيود على العمل التجاري



العراق

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كل البلدان

الاطار 4: الاعمال التجارية في العراق – الرسائل الرئيسية المستقاة من تقييم مناخ الاستثمار 2012

ان للقطاع الخاص حضور محدود وحوافز توسعه غائبة تقريبا في العراق. وعلى وفق الى أحدث تقييم لمناخ الاستثمار (ICA) للعراق، يرجع ذلك الى عقود من السياسة الاقتصادية الاشتراكية التي ربطت بإحكام الاقتصاد العراقي بالدولة. على الرغم من أن إمكانية إشراك القطاع الخاص في عراق ما بعد الصراع هي كبيرة فان القطاع الخاص في البلاد ما يزال متخلفا وغير مدعوم. أغلب الشركات الخاصة في العراق هي صغيرة جدا وغير رسمية، تعمل أساسا في مجال تجارة التجزئة والتجارة وخدمات البناء والنقل، وكذلك في الصناعات الخفيفة في الصناعات النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية.

يشير مسح المشاريع الى تكاليف أعلى بكثير لممارسة الأعمال التجارية في العراق من أي مكان آخر في المنطقة. ادرج المستجيبون في هذا الاستطلاع/الكهرباء وعدم الاستقرار والفساد على انها العقبات الثلاثة الأشد حدة لممارسة الأعمال التجارية في العراق. عانت الشركات كمعدل مما يقرب من 600 حالة انقطاع للكهرباء في السنة، وافادت بعض الشركات بانقطاع الكهرباء ثلاثة مرات يوميا. إمدادات الطاقة غير المستقرة ينجم عنها خسائر كبيرة في المبيعات. وكنتييجة لحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق فان الأمن والجريمة أيضا يمثلان مخاوف جدية، مع العديد من الشركات التي شملها المسح تنفق مبالغ كبيرة على الحماية. لكن من الملاحظ أن أهمية هذه المشاكل غالبا ما تتفاوت بشكل كبير بين المناطق والقطاعات. بشكل/الفساد الى حد كبير عينا اقتصاديا على الشركات التي شملتها الدراسة، والتي تفيد أن الرشاوى شائعة، وغالبا ما تقدم لضمان سلامة عمليات التفتيش المتكررة من السلطات، بما في ذلك الوكالات الحكومية وقوات الشرطة المحلية.

من بين المشاكل الأخرى التي حددها التقرير صعوبة الحصول على التمويل والأراضي؛ والمنافسة من الشركات المملوكة للدولة والقطاع غير الرسمي. وتعد أنظمة الائتمان والحصول على التمويل محدودة بشدة بسبب هيمنة الدولة على المدى الطويل. ما يقرب من نصف الشركات التي شملتها الدراسة أفادت بمواجهتها صعوبات جمة في الحصول على التمويل؛ حيث أفادت أقل من 7 في المائة منها بحصولها على قرض. بعض الشركات الصغيرة والصغيرة جدا لا تحصل على خدمات مصرفية خصوصا للشركات الأصغر حجما التي تواجه صعوبات بشكل ملحوظ. وذكرت الشركات أيضا صعوبة الحصول على الأراضي للاستثمار بصورة عامة بسبب ملكية الحكومة على نطاق واسع للأراضي الرئيسية والأساليب غير الفعالة لتخصيصها للقطاع الخاص. وفيما يتعلق بالمنافسة من القطاع غير الرسمي، تفيد الشركات تقرير بوجود صعوبات تواجه المنافسة من شركات غير مسجلة، وكثير منها يتعدى على حقوق الشركات المسجلة، ويتحمل تكاليف أقل بسبب عدم التزامها بالقواعد الرسمية.

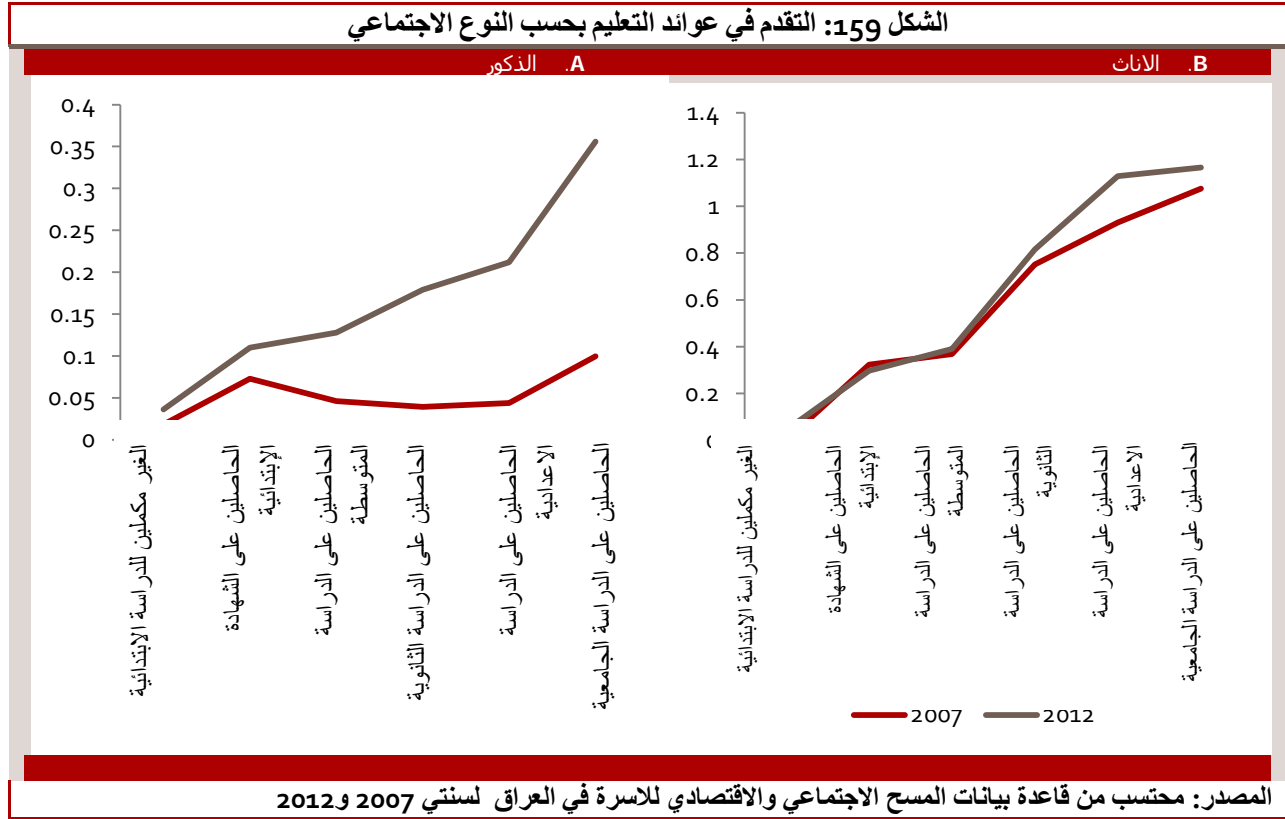
هذه هي بعض من المعوقات المتعددة التي تواجه الشركات عند القيام بممارسة الأعمال التجارية في العراق مثل وسائل النقل المناسبة أو توفير قوى عاملة مناسبة. فإنه ليس من المستغرب أن يركز تقرير ICA على حقيقة أن تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال لعام 2012 ينتهي بتصنيف العراق بالمرتبة 164 من أصل 183 بلدا. العراق يحتل المرتبة الثانية قبل الاخير بين الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، بشكل كبير بعد أفضل الدول الإقليمية من حيث الاداء على المستوى العالمي مثل السعودية (12)، الإمارات العربية المتحدة (33)، وقطر (36).

المصدر: تقييم مناخ الاستثمار – العراق، البنك الدولي (2012).

من أجل فهم الفروق في مستويات الدخل ومعدلات النمو ينبغي تقدير وظائف كسب الرزق لسوق العمل العراقي. وكما هو متوقع، تشمل العوامل الرئيسية قطاع المهن، والتعليم، والخبرة، والموقع الجغرافي. على الرغم من أن الهيكل التعليمي للسكان في سن العمل في العراق لم يتغير بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمس الماضية؛ ازدادت عوائد التعليم لجميع العاملين. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة في الطريقة التي تنوعت بها هذه العوائد في مختلف مستويات التعليم للعاملين من الذكور والإناث على مر الزمن.

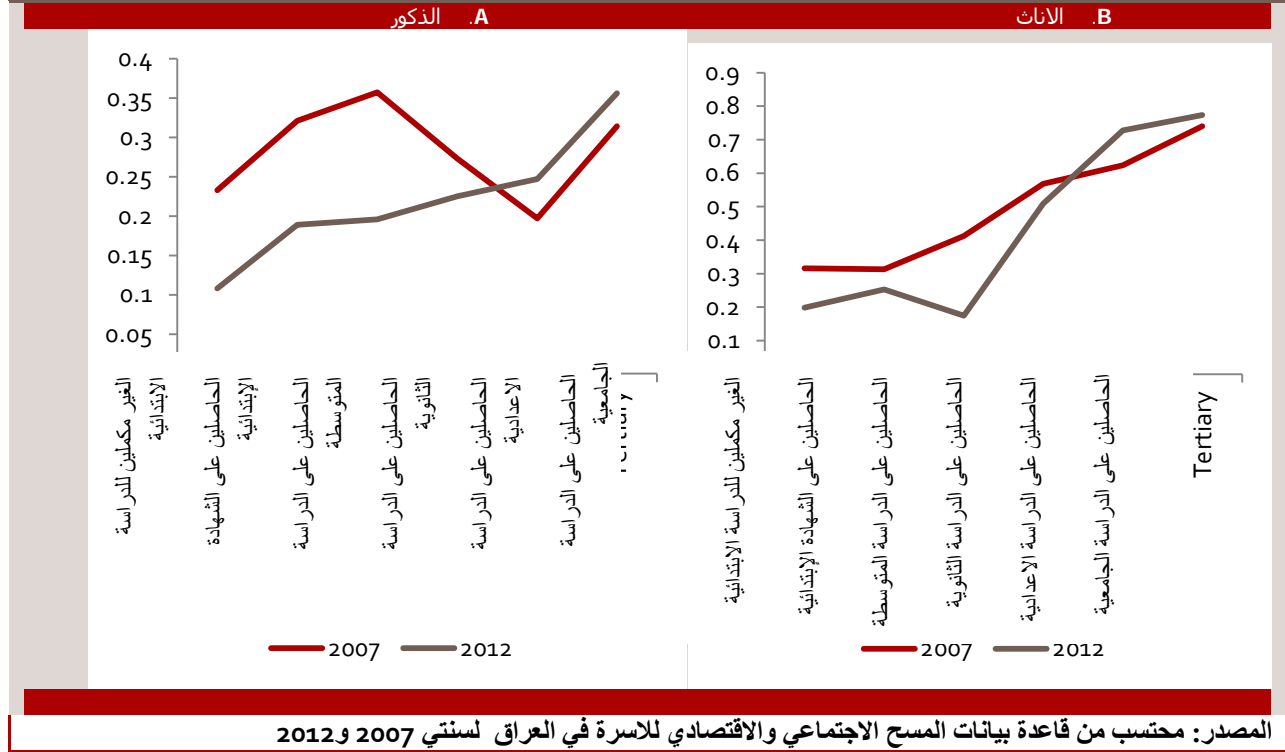
نحسب العائدات على التعليم للسكان في سن العمل (ما بين 15 إلى 65 عاما) بحسب الجنس في عامي 2007 و 2012. و نرى أن العائدات زادت بشكل ملحوظ تقريبا لجميع مستويات التعليم بغض النظر عن كون الفرد ذكرا أو أنثى (الشكل 159). ومع ذلك، بالنسبة للذكور، فإن الفجوة كانت تتسع خلال السنوات الخمس الماضية في معدل أسرع من تلك الفجوة التي لوحظت بالنسبة للإناث (الشكل 159-أ). لاحظ أيضا أن حجم الفروقات في العوائد بين النساء المتعلّمات تعليما عاليا وتعليما منخفضا هي أكبر من الفروقات بالنسبة الى الرجال. وفضلا عن ذلك فإن هذه الفروق في العوائد يبدو أنها لم تتغير بشكل كبير للنساء الحاصلات على مستوى أقل من التعليم الثانوي ولكنها اتسعت

للنساء الحاصلات على التعليم الثانوي أو الجامعي . قد يكون ذلك على صلة بتجزئة سوق العمل بين النساء المتعلقات تعليما عاليا وتعلما منخفضا (الشكل 159-ب).



حتى الآن يبدو أن سوق العمل يولد الحوافز الصحيحة للاستثمار في التعليم . وعلى اية حال، يبدو أن هذه الديناميكية تختلف في أسواق العمل في القطاعين العام والخاص . من وجهة نظر القطاع العام، نتج عن إدماج العاملين الأقل تعليما تعديلا متوقعا على عوائدهم بالنسبة للعاملين المتعلمين تعليما عاليا في القطاع العام بغض النظر عن الجنس . وبين الشكل 160 أنه لم تكن هناك زيادة كبيرة في العوائد للعاملين المتعلمين تعليما عاليا في حين شهد الأقل تعليما امرا مناقضا بالنسبة الى للعاملين الأميين . من ناحية أخرى، نجد أن ما حدث في القطاع الخاص هو أن الفجوة اتسعت بشكل كبير فقط للذكور ذوي أعلى مستوى من التعليم.

الشكل 160: التقدم في عدد العائدين الى التعليم بحسب النوع الاجتماعي – القطاع العام



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

يمكن أن تؤثر عوائد التعليم في سوق العمل بشكل عميق في قرار الاستثمار في التعليم والمستوى الذي يتوقف عنده التعليم. عندما ندرس المكاسب لكل مستوى تعليم إضافي، نرى أنه في عام 2012 بلغ متوسط دخل الذكور من السكان في سن العمل 20 في المائة أكثر في القطاع العام من خلال امتلاك شهادة التعليم الابتدائي الكاملة بالنسبة إلى للاميين. ومع ذلك، فإن ميزة الحصول على مستوى إضافي من التعليم تكاد لا تذكر بعد ذلك إلا عندما يكمل الشخص التعليم العالي، عندما يحصل تقريبا على زيادة 11 في المائة إضافية (الجدول 29). ويبدو ان القطاع الخاص ليس سخيا مثل القطاع العام في المستويات الدنيا من التعليم ولا يحصل العامل الذكر الا على 6 في المائة اضافية لأنه اكمل المرحلة الابتدائية. ومع ذلك، فإن القطاع الخاص يحاول ان يظفر بالذكور الأعلى تعليما من خلال تقديم امتيازات مماثلة كالتي يقدمها القطاع العام. نلاحظ أن القطاع الخاص يدفع أقل بكثير من القطاع العام بغض النظر عن الجنس.

والشيء نفسه يحدث للمرأة العراقية (الجدول 29). بالنسبة الى العدد القليل من النساء العاملات، فان ميزة امتلاك شهادة التعليم الابتدائي هي أعلى من تلك التي يحصل عليها الذكور، إذ تزداد النسبة من 11 في المائة إلى 25 في المائة بالنسبة إلى النساء الأميات في القطاع الخاص والعام على التوالي. على النقيض من نظرائهن من الرجال، حصلت النساء على زيادة مرة أخرى بنحو 30 في المائة أكثر من خلال الحصول على شهادة الدراسة الثانوية بغض النظر عن القطاع (الجدول 29). هذا من شأنه أن يكون مدفوعا أساسا من أنواع الأنشطة (أي العمل كسكرتيرة او مساعدة، الخ) التي تقوم بها أغلب النساء على الأرجح بالمقارنة مع الذكور. الفقرة الكبير المقبلة في نسبة تعليم المرأة تحدث عندما تصل إلى التعليم العالي.

الجدول 29: العائدون الى التعليم بحسب النوع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص - 2012

	العام		الخاص	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
0.199	***0.108	0.061	0.0136	عدم اكمال الدراسة الابتدائية
0.253	*0.189	0.116	***0.0635	اكمل الدراسة الابتدائية
0.175	***0.196	0.17	**0.0691	الدراسة المتوسطة
***0.509	0.225	0.405	***0.129	الدراسة الاعدادية
***0.728	***0.247	0.275	**0.118	الدراسة الثانوية العليا
***0.773	***0.356	***0.902	***0.354	الدراسة الجامعية

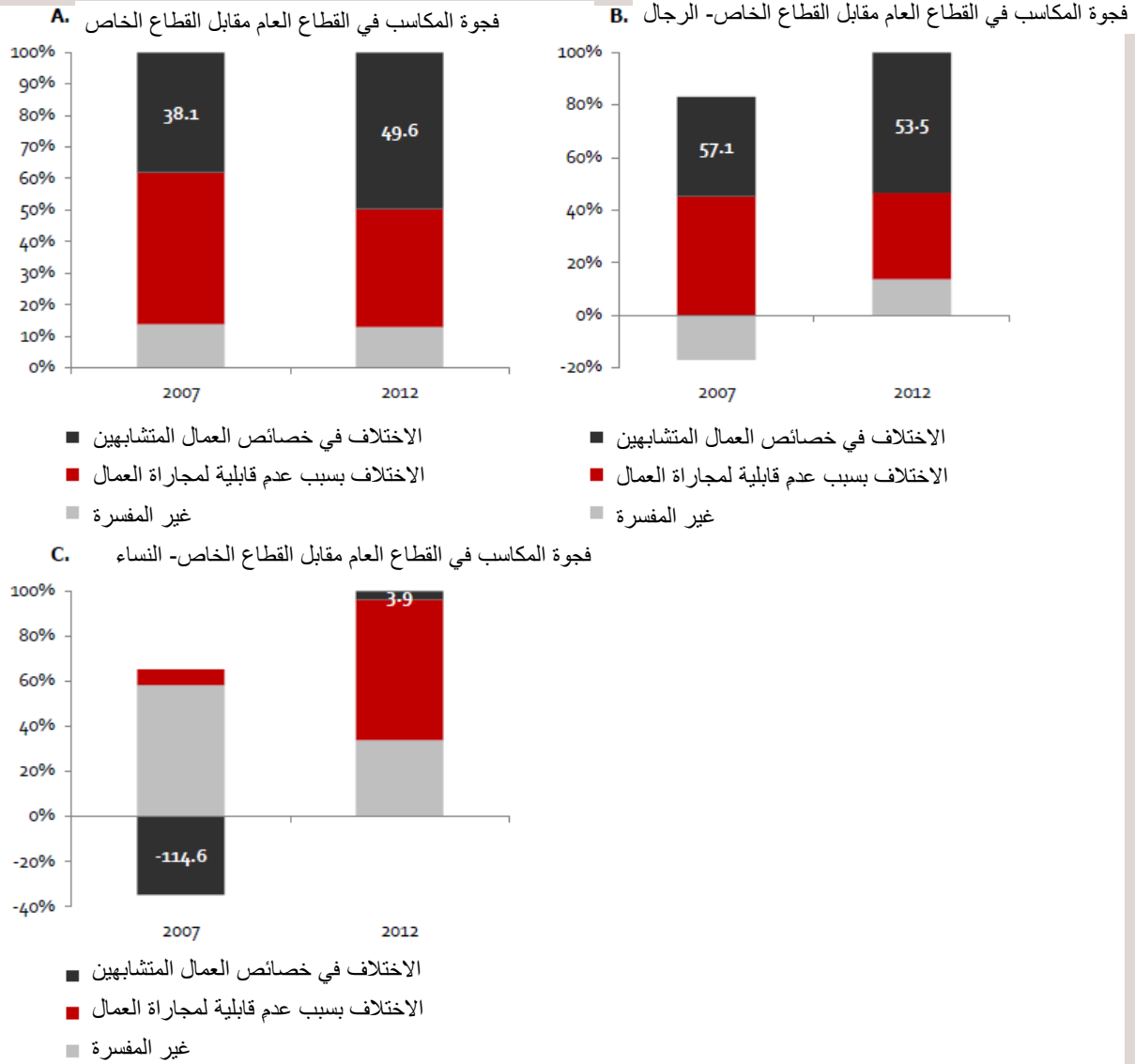
المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

الى جانب النمو في التوظيف في القطاع العام، زادت الرواتب بشكل غير متناسب بين موظفي القطاع العام، من مستويات عالية بالمقارنة مع القطاع الخاص. في الوقت نفسه، بين عامي 2007 و 2012، شهد حتى عمال القطاع الخاص زيادة في دخلهم على الرغم من أنهم لا يزالون في وضع غير مؤات في سوق العمل مقارنة مع نظرائهم في القطاع العام. كان الموظف في القطاع الخاص ما يزال يحصل على ما يقرب من 30 في المائة أقل من العاملين في القطاع العام في عام 2012، قبل تضمين المنافع الأخرى المرتبطة بالتوظيف في القطاع العام. يرجع جزء من هذا الاختلاف على الأرجح الى الاختلافات في مؤهلات العاملين في القطاع العام والخاص مثل مستويات التعليم، والخبرة، وغيرها. من أجل فهم العوامل المتضمنة لفروقات الدخل في القطاع العام/الخاص، نستخدم طريقة تحليل أو أكساكا-بليندر Oaxaca-Blinder. وعادة ما تستخدم هذه الطريقة من أجل فصل حصة الفجوة في الأجور التي تعزى إلى خصائص عن تلك الحصة التي تعزى إلى عنصر غير مفسر (والذي قد يكون راجعاً، جزئياً، إلى التمييز ضد النساء). في السياق العراقي، فإن الافتراض الأكثر إشكالية لهذه المنهجية هو عدم ادراك إمكانية التجزئة العميقة بين أنواع الوظائف التي يقوم بها العاملون في القطاعين العام والخاص. وكافتراض غير واقعي، قد لا يكون لدخل العمال في القطاع الخاص بحسب الأسعار العامة أي معنى إذا لم يمكن مقارنة العمال في القطاع الخاص مع عمال القطاع العام ممن لديهم خصائص متشابهة. كما هو موضح في (Nopo (2008)، فإن عدم الاعتراف بهذه المشكلة يعني المبالغة في تقدير المتغير غير المبرر للفجوة في الأجور.

من أجل اخذ هذه المشكلة بعين الاعتبار، يتم إجراء تحليل الدخل بعد إجراء "مطابقة" بين العاملين في القطاع العام والخاص الذين يمتلكون خصائص "متشابهة". يظهر الشكل 161-أ أنه، حتى بعد ضبط هذه الاختلافات، يبقى نحو 13 في المائة من الفجوة غير مفسراً في عام 2012. ومع ذلك، يتم تبرير ما يقرب من 50 في المائة من الفجوة من خلال أوجه الاختلاف في الخصائص بين العاملين المتشابهين في كلا القطاعين. وقد يظهر ذلك حقيقة أن هذا النوع من الأنشطة التي يقوم بها عمال القطاع الخاص تتطلب مستويات أدنى من التأهيل من تلك التي يتمتع بها نظرائهم في القطاع العام. ولم يتغير هذا النمط خلال مدة الدراسة.

لفصل هذه الاختلافات بين العمال في القطاع الخاص والعام، أجرينا التحليل نفسه للرجال والنساء من العاملين بشكل منفصل. ونرى أن المتغير غير المفسر هو أصغر عامل مساهم للرجال و ان الاختلافات في خصائص رأس المال البشري (التعليم والخبرة، قطاع العمل، الخ) تزيد من اسهامهم إلى ما يقرب من 60 في المائة في 2012. بعبارة أخرى، يبدو أنه ليس هناك أي عوامل تمييز كبيرة تفسر الفروق في الأجور بين العاملين في القطاعين العام والخاص للرجال (الشكل 161-ب)، ولكن بدلاً من ذلك، فإن موظفي القطاع العام لهم خصائص أفضل نسبة إلى العاملين في القطاع الخاص.

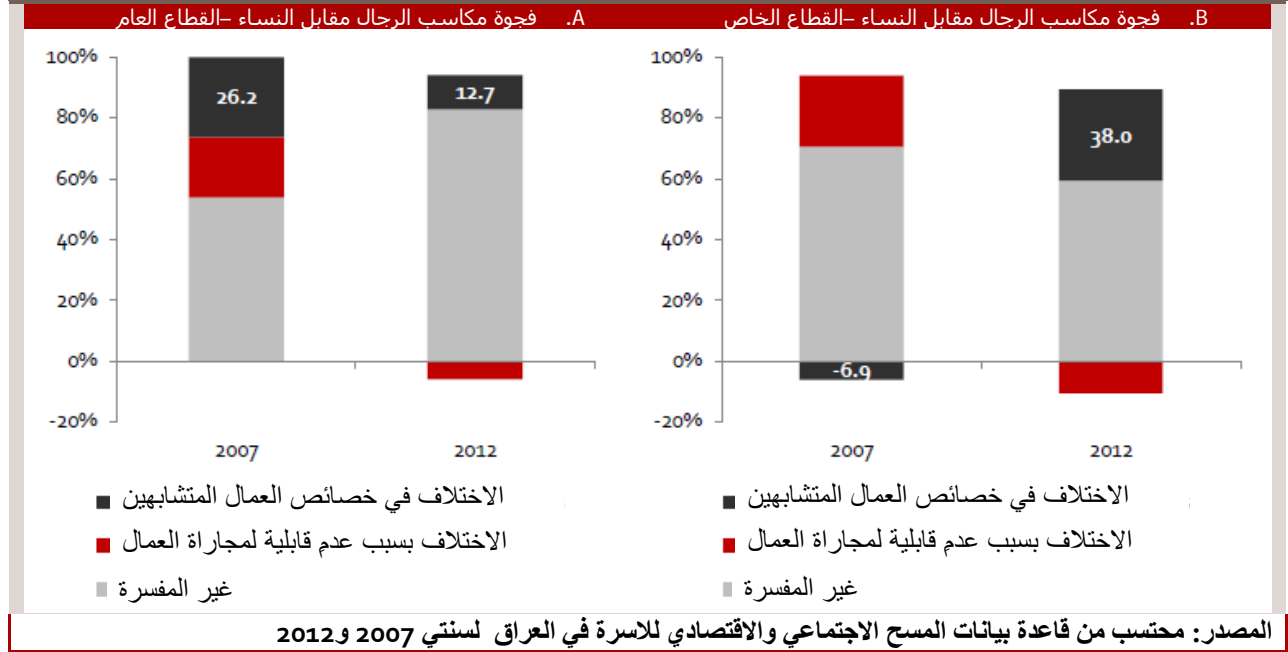
الشكل 161: تحليل عناصر الاختلاف في المكاسب



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

من ناحية أخرى، يبدو أن النساء أكثر عرضة لتجزئة العمل بين أنشطة القطاع العام والخاص نظرا لعدم وجود الدعم المشترك بين هذه الأنواع من العمال. يظهر الشكل 161-ج أن أكثر من 60 في المائة من الفجوة بين النساء يبررها هذا المتغير. وكما رأينا أنفاً فإن النساء الحاصلات على مستويات منخفضة من التعليم يتركزن بشكل رئيس في أنشطة القطاع الخاص التي هي أساسا غير رسمية (أي ليس بمقدورهن تقريبا الحصول على التأمين الصحي أو التقاعد) وفي قطاعات اقتصادية مثل الزراعة والتجارة التي تدفع أقل بكثير مما تدفعها هذه النشاطات في القطاع العام. من ناحية أخرى، نجد أنه النساء الحاصلات على تعليم أعلى هن اللواتي بمقدورهن الحصول على وظائف "أفضل"، من حيث الحصول على المنافع وكذلك المستويات العالية للدخل والتي تتركز أساسا في القطاع العام.

الشكل 1: تحليل الفروقات في الجنس من حيث المكاسب



فجوة أخرى ذات صلة بتحليلنا ترتبط بالفرق بين دخل الذكور والإناث. إذا كان هناك فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين، بحيث أن المرأة ذات الخصائص المماثلة تكسب أقل من الرجال ذوي خصائص مماثلة، قد يكون ذلك عاملاً مثبطاً إضافياً لعمل النساء. نقوم بتحليلين لفجوة الأجور بين الجنسين على أساس قطاع العملي القطاعين العام والخاص. يحصل الرجال على مزايا كبيرة في سوق العمل مقارنة مع النساء بغض النظر عن القطاع الذي يعملون فيه. وبشكل عام، في عام 2012، كان يحصل الذكور على 20 في المائة أكثر من النساء إذا كانوا يعملون في القطاع العام. وعلى النقيض من عام 2007، عندما كانت تفسر 26 في المائة من الفجوة بخصائص رأس المال البشري، فبحلول عام 2012، أصبح اسهام هذا العامل أقل من 13 في المائة، على الرغم من التحسن الطفيف في مستويات تعليم النساء (الشكل 162-أ).

السبب الرئيس لكون النساء يكسبن أقل من الرجال هو إلى حد كبير غير مبرر ولا يعزى إلى فكرة أن المرأة تفتقر للمؤهلات لكي تعمل في الخدمة العامة؛ ربما يعزى إلى التمييز ضدهن. هذه الفجوة في الأجور بين الجنسين تزيد بشكل كبير يصل إلى ما يقرب من 8 مرات من تلك التي لوحظت في القطاع العام عند الأخذ بنظر الاعتبار العمال في القطاع الخاص، وهو ما قد يفسر لماذا ان النساء اللواتي لديهم تعليم كافي يعملن في المقام الأول في القطاع العام (الشكل 162-ب). ومرة أخرى، فإن الاسهام الرئيس لهذا الاختلاف جاء من المتغيرات غير المفسرة.

ان نوع النمو المتولد في العراق خلال السنوات الخمس الماضية فقط اثر في الفقر بشكل ضعيف ويظهر تحليل الفصل السابق أنه كان أساساً من خلال الزيادة في دخل العمل وليس من خلق فرص عمل جديدة بحيث أن بعض الفقراء تخشى عتية الفقر. وفي هذا الفصل، علمنا أيضاً أنه على الرغم من فرص العمل الجديدة، والتي تم توليدها أساساً من قبل القطاع العام، هي "أفضل" بكثير من حيث ساعات العمل والمنافع، لم يستفد منها كثيراً الفقراء. ويبين الشكل 163 أن الفقراء يتركزون في تلك القطاعات الاقتصادية حيث يولد القطاع العام حصة

أصغر من العمالة. على سبيل المثال، يعمل ربع الفقراء في قطاع البناء والتشييد، حيث ان 93 في المائة من فرص العمل تكون في القطاع الخاص. هذا لا يعني المزيد من التدخل من القطاع العام في هذه القطاعات ولكن على النقيض تماما. في الواقع، إن التوسع في القطاع العام قد أثر سلبا في سوق العمل في العراق من خلال خلق مثبتبات على مستوى الاقتصاد لمشاركة قوة العمل؛ وحال دون تطوير القطاع الخاص؛ وشوه الحوافز للاستثمار في التعليم. في الفصل التالي، ننتقل إلى دراسة أعمق لسوق العمل الذي يواجهه الفقراء.

